



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>



2107A
Ibn 'Ābidīn, Muḥammad
Amin.

Tahrīr al-Sibārah

تحرير العبارة فين هو اولى بالاجاره تأليف
العلامة المرحوم السيد الشيخ محمد امين
ابن عابد بن نفعنا به امين

رسالة تحرير العبارة

لابن عابدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي آجر من اتقاه اعظم اجر واسكنه جنته وجعلها له خير مقر
والصلوة والسلام على نبيه الاتقى الابرذى اخلق الكريم والوجه الاغنى
وعلى آله واصحابه ذوى الفضل المستقر والذكر الحسن المستمر صلاة وسلاما
دائمين عدد القطر والدر والذر (وبعد فيقول افقر العباد الى عفو مولاه
يوم التناد محمد امين بن عمر عابدين الماتريدى الخنفي عامله الله بلطفه الخفي
هذه رسالته سميتها تحرير العبارة فيمن هو اولى بالاجارة حلاني على جمعها
ما اشتهر على السنة العوام من الناس والخواص من ان المستاجر الاول احق
بالاجارة من غيره ويبرونه على عمومهم بلا اختصاص مع ان هذا الحكم
ببعض الصور خاص ولم ينص على تعميمه كما يقولون ناص فاردت تحرير
هذا المقام وتقريبه الى الافهام بما يرفع الالهام عن الخواص والعوام
خدمة لشريعة خير الانام عليه افضل الصلوة والسلام وبنيت هذه الرسالة
على مقدمة لتمهيد المقصود من الكلام ومقصد في تحرير ما هو المرام
وخاتمة فيما يستتبعه المقام فاقول وبحوله سبحانه اصول واجول (المقدمة
في نقل عبارات لتمهيد المقصود يتضح بها المرام بعون الملك المعبود) قال
في الهداية ويجوز ان يستأجر الساحة ليبنى فيها اوليغرس فيها نخلا او شجرا
لانها منفعة تقصد بالاراضى ثم اذا انقضت مدة الاجارة لزمه ان يقطع البناء
والغرس ويسلمها فارغة لانهما لانهاية لهما ففي ابقائهما ضرر بصاحب

الارض بخلاف ما اذا انقضت والزرع بقل حيث يترك باجر المثل الى زمان
الادراك لان له نهاية معلومة فامكن رعاية الجانبين (قال الا ان يختار صاحب
الارض ان يغرم له قيمة ذلك مقلوعا او يملكه وهذا برضا صاحب الغرس
والشجر الا ان تنقص الارض بتعهمما فتح يملكهما بغير رضاه او يرضى
بتركه على حاله فيكون البناء لهذا والارض لهذا لان الحق له فله ان لا يستوفيه
(قال وفي الجامع الصغير اذا انقضت الاجارة وفي الارض رطوبة فانها تقلع
لان الرطاب لا نهاية لها فاشبه الشجر انتهى كلام الهداية (وقال في متن
الملتقى وصح استيجار الارض للزرع ان بين ما يزرع او قال على ان يزرع
ما شاء وللبناء والغرس واذا انقضت المدة لزمه ان يقطعها ويسلمها فارغة
الا ان يغرم الموجد قيمة ذلك مقلوعا يرضى صاحبه وان كانت الارض تنقص
بقائه فبدون رضاه ايضا ويرضيا بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض
لهذا والرطوبة كالشجر والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك انتهى (وهكذا
في عامة المتون والشروح والفتاوى فلا حاجة الى التطويل والا طناب
(وانت خير بان صريح عباراتهم ان المستاجر يجبر على تسليم الارض للموجد
فارغة وانه ليس له ان يبقى البناء والغراس في الارض بدون رضا الموجد
فهذا بعمومه شامل للارض الملك والوقف (لكن ذكر في البحر عن القنية
ما نصه استأجر ارضا وقفا وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر
ان يستبقها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا
القلع ليس لهم ذلك انتهى (قال في البحر وبهذا يعلم مسألة الارض المحتكره
وهي منقوله ايضا في اوقاف الخصاف انتهى والاستحكار عقد اجارة يقصد
بها استبقاء الارض مقررة للبناء والغرس ولا حدهما كذا في الفتاوى الخيرية
(وكتب الخير الرملي في حاشته على البحر قوله وبهذا يعلم اي بقوله استأجر
ارضا وقفا الخ وقوله وهي منقوله اي مسألة الاستبقاء انتهى (وحاصله
ان مسألة القنية لم ينفرد بها صاحب القنية بل ذكرها الخصاف ايضا وقد
رمز لها في القنية * سم * قع * فالرمز الاول ان كان بالسین المهملة فهو
لا سما عيل المتكلم او بالمججمة فهو لشرف الائمة المكي والثاني للقاضي عبد
الجبار (قال في القنية قيل لهما اي لصاحبي الرمز بن فلوا بي الموقوف عليهم
الا القلع هل لهم ذلك قال لا (قال الخير الرملي في حاشية البحر وقد قالوا
لا تعويل ولا التفات الى كل ما قاله صاحب القنية مخالفا للقواعد ما لم يعضده

نقل من خبره وقد عرض بما في اوقاف الخصال (ووجهه امكان رعاية
 الجانبين من غير ضرر فعليه اذا مات احدهما فلامستأجر او ورثته الاستبقا
 فيكون مخصصا لكلام المتون) ووجهه ايضا عدم الفائدة في القلع اذ لو قلع
 لا توجر بما كثر منه حتى لو حصل ضرر ما من انواع الضرر بان كان المستأجر
 او وارثه مقلسا اوسى المعاملة او متعلبا يخشى على الوقف منه او غير ذلك
 من انواع الضرر يجب ان لا يجبر الموقوف عليهم تأمل انتهى كلام الرملي
 (قلت وحاصله ان كلام المتون والشروح وان كان شاملا للوقف والمالك
 لكن كلام القنية حيث اعتضد بما ذكره الخصاص صار مخصصا لكلام
 المتون والشروح بالمالك ويكون الوقف خارجا عن ذلك فلامستأجر الاستبقا
 باجر المثل بشرط عدم الضرر على الوقف اصلا) لكن قد اضطرب كلام
 الخبير الرملي في فتاواه فتسارفت في بهذا وتارة افتي باطلاق المتون والشروح
 حيث سئل في ارض سلطانيه او وقف معدة لغراس القنب والتين والزيتون
 وغير ذلك من الاشجار وتبقى في ارض غارسها باجرة المثل مادامت الاشجار
 بها وتدفع اجرة مثلها ان شاء رجل بطائفة منها غراسا بعد ان استأجرها
 ممن له ولاية ذلك مدة سنين عينها باجرة معلومة هي اجرة مثلها ومات
 الموخر قبل مضي المدة هل للمستأجر استبقاؤها حيث لا ضرر على الجهة
 التي تصرف الاجرة عليها ويعظم ضرره بقلع غرسه ولا توجر بعد قلعه
 بما كثر من الاجرة المعينة لها ام لا (اجاب نعم له الاستبقا حيث لا ضرر على
 الجهة وزوم الضرر على الغراس ثم نقل ما مر من القنية والبحر ثم قال
 وانت على علم ان الشرع يأبى الضرر خصوصا والناس على هذا وفي القلع
 ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار
 والله تعالى اعلم) وفي الخيرية بعد ذلك بفاصل يسير سئل فيما اذا
 استأجر رجل ارض بستان لوقف مدة سنة لزرع الباذلجان والبطيخ
 والبقول ونحو ذلك مما ليس لانتهاه وقت معلوم ومضت مدة الاجارة
 هل يقلع من ارض الوقف وتسلم ارض البستان لساخره ام لا (اجاب نعم
 يقلع وتسلم الارض لناظر الوقف كما صرح فيه المتون قاطبة) سئل في ارض
 وقف اجرها لناظر عليها مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس باق
 فلما الحكم اجاب يلزم المستأجر قلع الغراس وتسليم الارض فارغة ان لم تنقص
 الارض بالقلع فان نقصت فللناظر ان يملك الشجر للوقف بقيته حال

كونه مقلوبا جبرا على صاحب الشجر وان كانت لا تنقص لا يملكه
جبرا ويلزم بالقلع وتسليم الارض للناظر وان تراضيا على تجديد الاجارة
وابقاء الغرس جازا انتهى (وفيها بعد ذلك سئل في رجل احكر آخر ارضا
بمبلغ للبناء بها فاحكر المستحكر قطعة منها لرجل ومات المستحكر الاول فهل
يطلب الاحكر الاول والثاني بموته وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم
الارض فارغة حيث لا ضرر على الارض بالرفع ام لا) اجاب نعم بموت
المستحكر ينفسخ الاحكار الاول والثاني وللقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم
الارض فارغة كما هو مستغل من اطلاقهم والله اعلم (وفي الخيرة ايضا
قبل ذلك سئل في رجل استأجر ارضا وقفا من متول عليه اجارة طويلة
وغرس فيها ثم مات المستأجر قبل انتهاء المدة فهل تنفسخ بموته على قول
من جوزها في الوقف للضرورة واذا قلتم نعم فاحكم الغرس) اجاب قال
في الهداية في الاوقاف لا تجوز الاجارة الطويلة ككلا يدعى المستأجر
ملكها وهي ما زاد على ثلاث سنين وهو المختار انتهى (واذا قلنا بجوازها على
القول المقابل لهذا تنفسخ الاجارة بموت المستأجر والحال هذه فيكلف وارثه
قلع الاشجار ان لم يضر بارض الوقف فان اضر بملكه الناظر بقيمة مستحق
القلع للوقف هذا هو المختار كما نص عليه الائمة الاخيار وعليه اصحاب
المتون وقد صرح في القنية ان له ان يستبقها باجر المثل وان ابي الموقوف
عليهم وبمثله صرح الخصاص وهو خلاف ما في المتون والله اعلم انتهى
(اقول فهذه الاجوبة كلها سوى الجواب الاول مبنية على ما هو مقتضى
اطلاق المتون من ان المستأجر ليس له الاستبقاء بعد فراغ مدته وانفساخ
الاجارة بموته ونحوه الا برضى المولى سواء كانت الارض وقفا او ملكا
وان كلام القنية والخصاص لا يعارض اطلاق المتون وبهذا يعلم ان ما اجاب به
عن السؤال الاول مخالف لاطلاق المتون فلا يعول عليه ولذا افتي بخلافه
في مواضع متعددة) ويمكن الجواب عما افتي به اولابا ببدء الفارق وهو ان
الارض في السؤال الاول معدة للغرس ولان تبقى في ايدي غارسها باجرة
المثل كما هو مصرح به في صدر السؤال فاذا كانت العسادة فيها جارية
على ذلك فتصير كان الواقف شرط فيها ذلك فيبيع شرطه كالاراضي
السلطانية المعدة لذلك ايضا ويكون المستأجر احق بها لانه فيم احق
القرار وهو المبرعنه بالكر دار (قال في كتاب المزارعة من الفتاوى الخيرية

سئل في رجل مزارع في اراضي بيت المال والوقف واليتامى ودي قسمها
للجهات المذكورة مدة عمره مات عن ابن وبنت هل تقسم بينهما قسمة
ما يملكه من الاموال للذكر مثل حظ الانثيين ام لا وتبقى في يد الابن المتعاطي
للفلاحة فيها ولا شيء للبنت فيها (اجاب المزارع في الارض السلطانية
او الوقف او اليتامى لا يملك الارض وانما هو احق بمنفعتهما من غيره حيث لم يكن
خائنا ولا معطلا لها تعطيل لا يضر بيت المال والوقف فلا تقسم قسمة
ما يملكه الميت من المال باجماع العلماء وتبقى في يدا بنه المزارع حيث كان
صالحا كما كان ابوه على وجه الاحقية من الغير والله اعلم) سئل في قرية يزرع
ارضها المزارعون بالحصص وهي وقف او سلطانية ورجل من اهل
القرية واضع يده عليها مدة سنين يزرعها ويدفع ما هو المتعين
من الحصص لتلقاها عن ابيه بحيث ان مدته ومدته ابيه عليها تريد
على اربعين سنة ويريد رجل ان يرفع يده عنها ويرعها مدعي ان له
فيها حصة هل ترفع يده عنها ام لا ولا يملك المدعي رفع يده عنها (اجاب
لا ترفع يده عنها ففي الحساوي الزاهدي والقنية له حق القرار
في ارض وقف او سلطانية ويتصرف فيها غيره وهو يراه ولم يمنعه
ليس له حق الاسترداد انتهى بعد ان رمز * نج * احوط فاذا كان هذا فيمن له
حق القرار فابالك بالمزارع الذي ليس له حق القرار وهو المسمى بالكردار
وهو ان يحدث المزارع في الارض بناء او غراسا او كبسا بالتراب صرح به
غالب اهل الفتاوى والمعتبر والكتب الصحيحة المشتهرة قوبه يعلم حكم اراضي
بلادنا التي بايدى المزارعين فافهم والله سبحانه اعلم) سئل في ارض
سلطانية او وقف بيد زراعي مداومين على مزارعتها مدة سنين هل ترفع
يدهم عنها بغير جنة ماداموا قائمين بمزارعتها ويؤدون ما عليها ام لا (وهل
اذا اختار احد مزارعيها الفراغ عنها لمزارع آخر صالح يصح فراغه
ويسوغ للمفروغ له مزارعتها ام لا) (وهل اذا ترك منهم مزارعة ارضه استراحة
لتغل الغلة المرغوب فيها سنة او سنتين ترفع يده عنها وتدفع لغيره ام لا ما لم
يكن خائنا او عاجزا ويتركها ثلاث سنين متوالية) (اجاب لا ترفع يدهم عنها
بغير وجه اذا المقصود منها متوفرو من فرغ لمزارع صالح فقد اتى بصالح
ولم يعمل عملا غير صالح فيصح ولا اعتراض عليه وللمفروغ له مزارعتها
ولا ترفع ايدي المزارعين عنها بغير جنة يأتون بها حيث قاموا بمزارعتها

وايدوا ما عليها ولا جناح على من تركها سنة او سنتين لتغل الغلة المرغوب
 فيها فلا يقابل بالمنع والدفع لغيره ما لم يكن خائفا او عاجزا او تاركها ثلاث
 سنوات متواليات والله تعالى اعلم انتهى (وفي الفتاوى الرحيمة سئل
 عن ارض من اراضي قرية موقوفة على جهة يريد جماعة من غير اهلها
 يزرعونها ويدفعون قسم خارجها المتولى الوقف مدة تزيد على خمس عشرة
 سنة فهل المتولى الوقف او لغيره من الاحكام انتزاعها من يدهم ودفعها
 لاهل القرية ام لا) (اجاب اذا ثبت انهم معطلوها ثلاث سنين تنزع من ايديهم
 وبينة انها معطلة تقدم لانها خلاف الظاهر واما اذا لم تقم بينة على التعطيل
 وكان كما ذكر فليس لاحد ان ينزعها من ايديهم بغير وجه شرعي فهي
 كالارض المحجرة في اباحة التصرف وقد قال عمر رضي الله عنه ليس
 للحجر بعد ثلاث سنين حق وبذلك استقر القانون السلطاني المقنن على وجه
 الشرع الشريف فلا تجوز مخالفة ولي الا امر نصه الله تعالى واهلك
 عدوه امين) (سئل عن فلاح مزارع في ارض وقف بالخصه تركها اختيارا
 سنين فزرعها آخر باذن من له الاذن والآن يريد التارك ان يرفع يده
 عنها هل له ذلك او لا) (اجاب ليس له ذلك بل لو كان له فيها حق القرار وتركها
 بالاختيار سقط حقه فبالاولى اذا تركها كذلك وله فيها مجرد حق المنفعة
 كما صرح بالاولى في الحساوي والقنية وتبقى في يد المزارع الثاني باذن المتكلم
 عليها والحالة هذه والله تعالى اعلم انتهى (تنبيه قد ثبت حق القرار بغير
 البناء والغرس بان تكون الارض معطلة فيستأجرها من المتكلم عليها
 ليصلحها للزراعة ويحراثها ويكسبها وهو المسمى بمشد المسكة فلا تنزع
 من يده مادام يدفع ما عليها من القسم المتعارف كالعشر ونحوه واذا مات
 عن ابن توجه لابنه فيقوم مقامه فيها وكذا لو فرغ عنها وفوضها لغيره
 باذن المتولى لو كانت الارض وقفا او باذن نائب السلطان وهو التيماري
 والزعيم لوسلطانية) (وقد رأيت بخط شيخ مشايخنا خاتمة الفقهاء الشيخ
 ابراهيم السايحاني الغزي المسكة عبارة عن استحقاق الحراثة في ارض الغير
 (وذكر في الحامدية قبل ذلك انها لا تورث وانما توجه لابن القادر عليها
 دون البنت ثم نقل عن مجموعة عبد الله افندي انها عند عدم الابن تعطى
 البنت فان لم توجد فلا خيه فان لم يوجد فلا خته الساكنة فيها فان لم
 توجد فلا أمه) (وذكر العلائي في خراج الدر المنثور تنقل لابن ولا تعطى البنت

حصه وان لم يترك ابنا بل بنتا لا تعطى ويعطىها صاحب التيجار لمن اراد
وفي سنة ثمانية وخمسين وتسعمائة في مثل هذه الاراضى التى تحبى وتفتح
لعله تفتح بعمل وكلفة دراهم فعلى تقدير ان تعطى للمير بالطا بوفالنبات
لما كان يلزم حرمانهم من المال الذى صرفوا ابوهم ورد الامر السلطاني
بالاعطاء لهم لكن تنافس الاخت البنت في ذلك فبقيت بمجامعة ليس لهم
غرض فالى مقدار قدروا الطابو به تعطيه البنات وياخذن الارض (وايضا
في الحامد يفتادوا وقع التغويض بلاذن صاحب الارض لا تزول الارض
عن يد المفوض حقيقة فكانت في يد المفوض اليه عارية واذا كانت الارض
وقفا فتغويضها متوقف على اذن الناظر لاعلى اجازة العشرى ولا توجر من
لامسكة له مع وجوده بدون وجه شرعى واذا زرع اجنبى فيها بلا اذن
صاحب المسكة ولا وجه شرعى يؤمر بقطع الزرع ويسقط حقه اى حق
صاحب المسكة بتركها ثلاث سنوات اختيارا وعند الخنابلة لا تكون المسكة
فى الاراضى الموقوفة وانما تكون في الخراجية انتهى ما ذكره السايحاني
رحمه الله (وفي الحامدية ايضا في من رعة وقف تعطلت بسبب تعطل قناتها
ودورها اجرها الناظر لمن يعامل قناتها ويعمرها من ماله ليكون مرصدا له
عليها للضرورة الداعية واذن له بحرقها وكسبها بالقراب وتسويتها ليكون له
حق القرار فيها المعبر عنه بالمسكة وبالغراس والبناء ليكون ذلك ملكا له فانه
يصح فيها ارض وقف سليخة غير صالحة للزراعة اذن المتولى رجل بحرقها
وكسبها واصلاحها وزراعتها ففعل ذلك في ست سنوات ثم تولى على الوقف
آخر يريه وضع يده الى رجل عنها بدون وجه شرعى (فاجاب بانه حيث ثبت
له حق القرار فيها تبقى يده بجر مثلها وابداء قسمها المتعارض لجهة الوقف
وفيهما عن البحر عن القنية يجوز للمستأجر ين غرس الاشجار والكروم
فى الارض الموقوفة اذا لم يضرب بالارض بلا صريح الاذن من المتولى دون
حفر الخياض وانما يحل للمتولى الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا (قال مصنف
القنية قلت وهذا ان لم يكن لهم فيها حق قرار العمل قاما اذا كان فلا يحرم
الحفر والغرس والخياض من ترابها لوجود الاذن في مثلها انتهى (وافتي في الحامدية
بانه من قرع عن مشد مسكة فى ارض وقف سليخة باجازة المتولى ليس له
الرجوع وبانه يتوقف صحة الفراغ فى ارض وقف عليها عشر لتيجارى على
اذن المتولى لاعلى اذن صاحب العشر وبانه اذا كان للميت اشجار ومشد

مسكة في ارض وقف تنتقل لورثته بعده وكذا لو كان في وسطها شجرتان
كبرتان بخلاف لو كانتا في جانب من الارض كالسنان والجد اول او كانت
خالية عن ذلك وكان له ابن ذكر فابنه احق بالتوجيه له من غيره (وفيها
عن النهاية في باب ما يجب فيه الشفعة ان الشفعة تجب في الاراضي التي حازها
الامام لبيت المال ودفعها الى الناس مزارعة فصار لهم فيها قرار البناء والاشجار
لو بيعت هذه الاراضي فينبغي باطل وبيع الكر دار اذا كان معلوماً يجوز ولكن
لا شفعة فيها انتهى (اقول) وفي المغرب والقاموس الكر دار بكسر الكاف
مثل البناء والاشجار والكبس اذا كبسه من راب نقله من مكان كان يملكه
ومنه قول الفقهاء يجوز بيع الكر دار ولا شفعة فيه لانه نقل انتهى (وفي
الجهنيس لصاحب الهداية رجل اشترى من رجل سكنى له في حاتوت رجل
آخر مراكب بمال معلوم وقد اخبره البائع بان اجرت هذا الحاتوت مسنة ثم
ظهر بعد ذلك ان اجرته عشرة ليس له ان يرده على البائع لان العيب
في غير المشتري ولصاحب الحاتوت ان يكلف المشتري رفع السكنى وان كان
على المشتري ضرر لانه شغل ملكه انتهى (وفي الفصل السادس عشر
من جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى
ما اذنت له بالسكنى وامره بالرفع فلو اشراه بشرط القرار يرجع على باعه
والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا بنقصانه انتهى (قلت ومفهومه انه لو اذن
المتولى بوضع السكنى ليس له رفعه لان المستأجر ثبت له حق القرار وهذا
في الوقف فلا ينافي ما مر عن الجهنيس من ان لصاحب الحاتوت ان يكلف
المشتري رفع السكنى لان ذلك في الملك بقرينة التعليل بقوله لانه شغل
ملكه والفرق ان الوقف معد للايجار فاجاره من ذي اليد باجرة مثله اولى
من ايجاره من اجنبي لما فيه من النظر للوقف والنظر للمستأجر الذي وضع
السكنى بالاذن وثبت له حق القرار بخلاف الملك فان لصاحبه ان لا يوجره
ليسكنه بنفسه او يعيره او يرهنه او يبيعه او يعطيه واستفيد من كلام الجهنيس
وجامع الفصولين ان السكنى عبارة عن عين قائمة من بناء او حطب
تركب في الحاتوت مثلاً باذن المتولى تباع وتوهب وتورث فهي من نوع
الكر دار المتقدم (وقد ذكر في الظهيرية في آخر كتاب الدعاوى انواع
الكر دارات من كره دار الحمام وكر دار العطار وكر دار الكرم ونحو ذلك وبه علم ان
الكر دار لا يلزم ان يكون متصلاً بالارض فيصدق على ما نقل ومحوال مثل كره دار

الحلاق والقهواني والحماي ويصدق على ما يركب في الحوائت مثل الاغلاق
والرفوف ونحو ذلك وهذا هو المسمى بالجذك وهذا غير الخلو الذي ذكره
في الاشياء فانه بمنزلة مسند المسكة البار وهو وصف لا يحين فائدة فلا يجوز
بيعه ولا يورث وانما ينتقل الى الولد بطريق الاحقية كما مر وما ذكره في الاشياء
من جواز بيع الخلو بناء على اعتبار العرف الخاص ردوه عليه وقد الف في رده
العلامة الشربنلالي رسالة خاصة وحيث لم يجز بيع الخلو فلا يجوز بيع
المسكة (قال العلامة الشيخ علاء الدين في الدر المختار في اوائل كتاب
اليروع مانعه وفي معين المفتي للمصنف معزيا للواوجية عمارة في ارض
رجل بيعت فان بته او اشجار اجاز وان كرلها او كرى انهار ونحوه مما لم يكن
ذلك بماله ولا يعنى مال لم يجر) قلت ومعناه ان بيع المسكة لا يجوز وكذا رهنها
ولذا جعلوا لا ين فرائغا كالوظائف فليجروا انتهى كلام الشيخ علام الدين
(واعلم في القنية والحاوي الزاهدي من انه يثبت حق القرار في ثلاثين سنة
في الارض السلطانية والملك وفي الوقف في ثلاث سنين ولو باع حق قراره
فيها جاز وفي الهبة اختلاف ولو تركها بالاختيار تسقط قدميته انتهى
فالمراد بحق القرار في قوله ولو باع حق قراره الاعيان المتقومة لا مجرد
الامر المضوي بقريته قوله في البرازية ولاشفعة في البكر داراي البناء يسمى
بجوارزم حق القرار لانه ينقل انتهى فقد سمي البناحق قرار ومثله ما قدمناه
عن النهاية) وقد صرح ايضا بهذا المراد العلامة الشربنلالي في رسالته
ونقل في الخلاصة عن حرة الفتاوى عن خزانة المفتين رجل تصرف في الارض
الميزية عشر سنين ثبت له حق القرار ولا يؤخذ من يده انتهى (وهذا خلاف
ما مر عن القنية والحاوي من انه يثبت في ثلاثين سنة في الارض السلطانية
والملك والله تعالى اعلم وتام الكلام على هذه المسائل مبسوطه في كتابنا
العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية فن اراد الزيادة على ما ذكرناه
هنا فليظن في باب مسند المسكة ~~هنا~~ (فصل قد ظهر لك بما قررنا وما نقلناه
عن المتون وغيرها من استأجر بعد فراغ مدة اجارته يلزمه تسليم الارض
وليس له استبقاء بانه لو غير اسمه بلاوضي المتكلم على الارض الا اذا
كان فيها زرع فانه يترك فيها بلجر لئلا الى ان يدرك لان له نهاية
معلومة بخلاف البناء والغراس واصول الرطبة التي تبقى في الارض
لا ابل مدة معلومة فليس له استبقاء ذلك بل يقطع ذلك ويسلم الارض فارغة

ما لم يكن في القلع ضرر على الأرض فإن المجر يتملك ذلك جبراً على المستأجر
 بتمتة مقلوعه إلا أن يتراضى على بقاءه (وعلمت أن هذا شامل للأرض للملك
 والوقف إلا إذا كانت أرض الوقف معدة لذلك كالتقري والمزارع التي
 اعتلت للزراعة والاستبقاء في أيدي فلاحين الساكنين فيها والخارجين
 عنها بآجرة المثل من الدراهم أو بقسم من الخراج كنصفه أو ربعه ونحو
 ذلك بما هو قائم مقلع آجرة المثل ومثل ذلك الأراضي السلطانية فإن ذلك
 كله لا يتم عمارته والانتفاع به المعتبر الأبقائه بأيدي المزارعين فإنه لو لا ذلك
 ما سكن أهل القرى المذكورة فيها فإنهم إذا علموا أنهم إذا فلقوا الأرض وكروا
 أنهارها وغرسوا فيها أخذت منهم وأخرجوا منها ما فعلوا ذلك
 ولا سكنوها فكانت الضرورة داعية إلى بقاءها بأيديهم إذا كان لهم
 فيها كرم دار أو مشد مسكة ما داموا يدفعون آجرة مثلاً ولم يعطوا لها ثلاث
 سنين كما مر لأن تعطيلها أقل من ذلك قد يكون لاستراحة الأرض حتى تغل
 الغلة المقصودة فإن عطلوها أكثر سقط حقهم ودفعوا لغيرهم وكذا لو امتنعوا
 من دفع أجر المثل أو ما قام مقامه من القسم المتعارف والأفهم أحق من غيرهم
 رعاية للجائنين ودفعاً للضرر عن الفريقين فإن بذلك يحصل النفع لهم
 ولجهة الوقف أو الميرى (ومثل ذلك الحوانيت الدكاكين الموقوفة المعدة
 للاستغلال إذا كان فيها للمستأجر سكنى موضوع باذن المتولى مقام
 المستأجر بعمارتها وثبته فيها حق القراء وصار له فيها الكردار
 المعبر عنه في زماننا بالحدك كما مر لا تترفع عن يده ولا توجر لغيره مادام يدفع أجر
 المثل والمراد بالجر المثل فيها هو ما تستأجر به إذا كانت خالية عن البناء (وفي وقف
 البحر الرائق عن المحيط وغيره حانوت وقف وعمارة ملك رجل أبي صاحب
 العمارة ابنه يستأجره بآخر مثله ينظر إن كانت العمارة لو رفعت يستأجره بأكثر
 مما يستأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة ويوجر من غيره لأن النقصان
 عن أجر المثل لا يجوز لغير ضرورة وإن كانت تستأجره بأكثر مما يستأجره
 لا يكاف وتترك في يده بذلك الأجر لأن فيه ضرورة (وفي فصول العمادى
 واقعة الفتوى استأجر عرصة موقوفة من المتولى مدة ياجر المثل وبنى عليها
 باذن المتولى فلما مضت المدة زاد آخر على أجر تلك المدة للمدة المستقبلة
 فرضى صاحب السكنى بتلك الزيادة هل هو أولى نعم هو أولى انتهى يعنى
 صاحب البناء أولى بالآجرة إذا رضى بالزيادة بعد انتهاء المدة لأن له حق

القرار فلا يكلف بالقلع (اقول) وينبغي ان يقال مثل ذلك في مشد المسكة
فان صاحب المشد وان لم يكن له في الارض عين قائمة لكن له فيها تعب
وتخدمة حيث حرثها وكربها وكرى انهارها حتى صارت قابلة للزراعة
فتعتبر اجرة مثلها على تقدير كونها معطلة خالية عن ذلك الذي فعله فيها
فيؤخذ منه بقدره وكذا من قام مقامه من واداو مفروغ له ومثل ذلك
ينبغي ان يقال في الجدة فتعتبر اجرة الحائوت خالية عن جد كة القاسم فيها
وعما انفق عليها حتى صارت قابلة لتبام الا تنقاع (وهذا كله غير واقع
في زماننا فان صاحب المشد او الجدة لا يدفع اجر المثل ولا نصفه بل ولا
عشره ومثله صاحب الفراس والبنا في البساتين ونحوها وهو المسمى في عرفنا
صاحب القيمة ويسبب ذلك صارا الجدة يباع بثمن كثير ويرغب المشتري في ذلك
لعله يانه يدفع اقل من عشر اجرة الحائوت ويشتري الجدة الذي يساوي
في نفسه شيئا كثيرا بثمن كثير جدا هو في الحقيقة ثمن الحائوت وكذا القيمة المعروفة
في البساتين (قال العلامة قتالي زاده في رسالته المؤلفة في الاستبدال ان مسائل
البناء على ارض الوقف والفراس عليها كثيرة الوقوع في البلدان خصوصا
دمشق فان بساتينها كثيرة واكثرها اراضي او قاف غرس عليها المستأجرون
وجعلوها املاكا واكثر اجاراتها باقل من اجر المثل اما ابتداء واما بزيادة
الرخيصات وكذلك جوانيت البلدان فاذا طلب المتسولي او القاضي رفع
اجاراتها الى اجر المثل يتظلم سكانها ومستأجروها ويزعمون انه ظلم عليهم
وهم ظالمون وبعض الصدور والا كابر ايضا قديما ونونهم ويزعمون ان
هذا تحريك فتنة فيجب على كل قاض عادل عالم وكل قيم امين غير ظالم
ان ينظر فان كان بحيث لورفع وقيمت الارض ايضا نقيه يستأجرها
المستأجرون باكثر بزيادة لا يتغابن فيها الناس وثبت ذلك بخبر اثنين خيرين
يقول لصاحب البناء اما ان تفسخ وترفع البناء والفراس او قبلها بهذه الاجرة
فان قبلها تبقى الاجارة والا يرفع بناءه وغرسه وقما يضر رفعه بالارض
فلا يبالي به الى آخر ما قال رحمه الله تعالى فعلم بهذا ان هذه علة قديمة ولا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (المقصد في تحرير ما هو المرام من هذه
الكلام حيث علمت ما قررناه من كلام علماءنا ظهر لك انه اذا قرئت مدة
اجارة المستأجر وليس له في الارض كردار من بناء او غراس او كبس ولا مشد
مسكة وجب عليه تسليم الارض الموجه اذا امتنع من اجارها له وليس

للمستأجر ان يقول انا احق باستجارها لانها كانت بيدي اذ لا قابل بذلك
من اهل مذهبنا ولا وجه له اصلا مع ما يلزم على ذلك من الضرر والاستيلاء
على الاوقاف ونحوها بلا مسوغ شرعي حيث تبقى الارض بيده مدة طويلة
لا يقدر الموجد على استجارها لغيره ويتحكم به المستأجر وربما كان مقلسا
او سىء المعاملة او متغلبا لا يقدر الموجد على تحصيل الاجرة منه مع انه اذا كان
المستأجر او وارثه كذلك وكان له في الارض كرم او دار من بناء وغراس يؤمر
بالقطع وتسليم الارض للموجد كما قدمناه عن حاشية الخبر الرملى (وصرح
في الاسعاف وغيره بانه لو تبين ان المستأجر يخاف منه على رقة الوقف يدفع
الفاضي الاجارة ويخرجه من يده انتهى فهذا اذا كانت مدة اجارته باقية
فكيف اذا فرغت وانقضت ولم يبق له فيها حق اصلا وهذا ايضا
اذا كان يدفع اجرة المثل تماما فكيف اذا كان لا يستأجر الا بدون اجرة
المثل وبهذا ظهر غلط ما يعتقد كثير من اهل زماننا من ان المستأجر الاول
احق ويسمونه ذا اليد ويقولون لو اوجرت لغيره لا يصح الايجار ومنشأ
غلطهم ما وقع في بعض الكتب فيما لو زادت اجرة المثل في ابتداء المدة من ان
للمتولى فسخ الاجارة واستجارها لغيره الا اذا رضى المستأجر الاول بدفع الزيادة
فانه يكون احق من غير (قال في البحر من كتاب الوقف وحاصل كلامهم في الزيادة
ان الساكن لو كان غير مستأجر او مستأجرا اجارة فاسدة فانه لاحق له وقبل
الزيادة ويخرج ويسلم المتولى العين الى المستأجر وان كان مستأجرا اجارة
صحيحة فان كانت الزيادة تعسفها غير مقبولة اصلا وان كانت لزيادة اجرة
المثل عند الكل عرض المتولى الزيادة على المستأجر فان قبلها فهو الاحق
والا اجرها من الثاني انتهى (فقد شرط لكون الاول احق شرطين) الاول
كونه مستأجرا اجارة صحيحة ومن شروط صحتها كونه مستأجرا من ابتداء
باجر المثل فلو بدونه بغير فاحش كانت فاسدة فيوجرها اجارة صحيحة
من الاول او من غير باجر المثل كما في الدر المختار من الاجازات وهو المذكور
في جامعة الكتب كما في حاشية المحوى على الاشباه (والثاني ان يقبل الزيادة
فان لم يقبلها وكانت بقدر اجر المثل لا زيادة ضرر وتعنت توجب من غيرهما
ما في الثالث عشر من جامع الفصولين لو اجرة باجر مثله ثم زاد اجر مثله
لا تفسخ ولو اجره باقل وجب الاقل فلو زاد اخر فله التولى ان يخرج الاول
الا ان يستأجره الاول باجر مثله انتهى (فلا ينافي ما قلناه لان مراده بالاقل

ما كان يغني فاحش تكون فاسدة وله ان يوجرها من غيره كما سيأتي
 عن الحاجة ويحل عليه قوله وجب الاقل اذ لو كان غنيا فاحشا يلزمه اتمام
 لجر المثل كما صرح حواشي (اقول ووجه كونه احق من غيره فيما اذا كان مستأجرا
 اجارة صحيحة وزادت اجرة المثل في اثناء المدة ورضي بدفع الزيادة هو
 لن زيادة اجرة المثل في اثناء المدة عملة لتمكن المجر من دفع الاجارة لدفع
 الضرر عن الوقف فاذا قبل المستأجر الزيادة ورضي بدفعها فقد زال الضرر
 وانتفت العلة المسوغة للفسخ فيكون احق من غيره لان عقد اجارته كان
 صحيحا في الابتداء والمدة باقية لم تفرغ ولكنه عرض في الاثناء على مسوغ
 ففسخ ذلك العقد الصحيح فاذا انتفت العلة المسوغة للفسخ بقوله الزيادة
 فكأنه لم يعرض ذلك المسوغ اصلا فيمضي على عقده الصحيح او يفسخه
 معه ويجدد له عقدا آخر بالاجرة الثانية الى انتهاء مدته فاذا انتهت المدة لم يبق
 له حق فح يخير المجر بين ابقائها معه بتجديد عقدا آخر او ايجارها لغيره
 بأجر المثل الا اذا كان له فيها حق القرار فلا توجر ثانيا من غيره لانه
 وان انتهت مدته وفرغ عقد اجارته لكن له فيها حق آخر فيكون ايجارها
 لغيره تضييعا لحقه فتوجر منه بلجر المثل وكما زاد اجر المثل يزداد عليه فاذا قبل
 ذلك يكون احق و يكون غيره رعاية للجانبين بجانب جهة الوقف وبجانب
 المستأجر على ما قدمناه واما اذا لم يكن له فيها حق القرار و فرغت مدة اجارته
 فلا قائل بانه احق من غيره وانه يلزم المجر ايجارها منه فان هذا مخالف
 لما طبقت كتب ائمتنا متونا وشروحا وفتاوى من انه بعد انتهاء المدة يلزم
 المستأجر خصالهم الارض فارغة وقلع بنائه وغيره الا اذا كانت معدة
 لذلك وثبت له فيها حق للقرار كما علمت من اثناء ائمتنا صاحب الفتاوى ذلك
 فبق ما عداه داخلا في اطلاق عبارات المتون والشروح (واما مسألة
 زيادة الاجرة فهي غير داخلة في كلام المتون وغيرها لانها مصورة فيما اذا
 زادت اجرة المثل في اثناء المدة لا بعد انتهائها فاذا كانت الزيادة في اثناء المدة
 كان المستأجر الاول احق اذا قبل الزيادة لان له حقا وهو بقاء عقد
 اجارته الصحيح كما اشار اليه في الفتاوى الرحيمية بقوله فان قبلها فهو الاحق
 لحقه القائم انتهى ولذا لو كان عقده فاسدا لم يكن احق من غيره مع انهم
 يعاملون الفاسد معاملة الصحيح في كثير من المواضع وهنا لم يعاملوه معاملة
 فكيف اذا فرغت مدة عقده ولم يبق له عقدا صلا لا صحيح ولا فاسد فكيف

يسوغ لعاقل فضلا عن فاضل ان يقول انه احق من غيره ولا تخرج الارض
من يده مادام يطلب ايجارها ولو في مدة تخسين سنة مثلا حتى يتوصل الى
دعوى ملكيتها ويحكم في الموجد و يرفع عليه لعلمه انه لا يمكنه ان يخرجها
من يده (فان قلت يمكن ان يكون اهل زماننا قاسوا هذه المسئلة على مسئلة
ما اذا زاد اجر المثل في اثناء المدة وقبلها للمستأجر) قلت القياس له شروط
مقرره في كتب الاصول منها وجود الجامع بين المقيس والمقيس عليه وقدر
علمت بما قررناه آنفا الفرق الواضح بين المستثنين فلا جامع بينهما على ان القيلس
وظيفة المجتهد المطلق والمجتهد المقيد كاصحاب الامام وليس زماننا من اننا
اجتهاد الا ترى ما ذكره في الخلاصة من ان فقيها من الفقهاء قال للصبر
الشهيد انت مجتهد فقال ايها الفقيه ذهب الاجتهاد مع اهله وانا اذا عرفت
اقوال العلماء وحكيتهما على وجهها فاي نعمة اعظم منها وقال ايضا في كتاب
القضاء القاضي اذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم وظهر روية ان الحكم
بمخلافها فالخصومة للمدعى عليه يوم التهمة على القاضي وعلى المدعى لان
القاضي آثم بالاجتهاد لانه ليس احد من اهل الاجتهاد في زماننا والمدعى
آثم باخذ المال انقضى فاذا لم يكن الصدر الشهيد مجتهدا وقال بان الاجتهاد
ذهب مع اهله مع علو مقامه في العلم والفقه وقد استشهد في سنة خمس
وثلاثين وخمسماية وتوفي صاحب الخلاصة في سنة سبعين وخمسماية
فايا لك باهل زماننا هذا (وقد نقلوا عن ائمتنا انه لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا
حتى يعلم من اين قلنا اي حتى يعلم المفتي دليل الحكم ووجهه فاذا كان دليله
القياس على غيره مثلا وعرف وجه الحلقه بالمقيس عليه يكون قد عرف
عله الحكم فاذا وقعت حادثة وجدت فيها تلك العلة بعينها يعلم انها من جنسها
ذلك الحكم الذي قاله المجتهد بخلاف ما اذا لم يعلم العلة فانه يكون الى الخطأ
اقرب منه الى الصواب كما في مسئلتنا ههنا فان الفقهاء قالوا اذا زادت اجرة
المثل في اثناء المدة وقبل المستأجر الاول الزيادة فهو احق واهل زماننا سمعوا
ان للمستأجر الاول الحق قبل الزيادة فهو احق حق الاول اذا فرغ عقد التجارة
كان احق اذا قبل الزيادة ايضا فان خطئوا حيث لم يعرفوا وجه الاحقية
في المسئلة المنصوصة وهو كون مدته باقية وقبوله لما هو عليه لفسخ الموجد
عقد الاجارة وانه يقوله ذلك لتزول علة الفسخ فيكون احق وهذا الوجه
لم يوجد فيما اذا فرغت المدة ونظير ذلك ان ائمتنا الثلاثة اتفقوا على انه لا يجوز

أخذ الاجرة على تعليم القرآن وغيره من الطاعات ثم جاء من بعدهم
من المتأخرين من فافتوا بجواز الاجرة على التعليم وعلى الاذان والامامة
لان المعلمين في الصدر الاول كان لهم عطايا من بيت المال تقوم بكفايتهم
وكذا المؤذنون والائمة ثم انقطع ذلك وآل الامر الى ان المعلمين ونحوهم اذا
اشتغلوا بذلك لا يمكنهم تحصيل ما يكفيهم ويكفي عيالهم الا باخذ الاجرة
فافتى المتأخرون بجواز اخذ الاجرة خوفا على القرآن من الضياع وعلى
الاذان والامامة اللذان هما من شعار الدين لعلمهم بان الامر لو كان كذلك
في الصدر الاول لقال اثمتا الثلاثة بجواز اخذ الاجرة لهذه الضرورة
وهي خوف الضياع فاذا كانت هذه العلة سببا لمخالفة المتأخرين لاصل
المذهب كيف يسوغ لاحد ان يقول بجواز اخذ الاجرة على جميع الطاعات
الحا لها بالتعليم والاذان والامامة مع عدم الجامع وهو خوف الضياع
(وبه ظهر خطأ من قال ايضا بجواز الاجرة على تلاوة القرآن واهداه
توابها للميت فان منشأه الغفلة عن وجه ما قاله المتأخرون من الضرورة
المذكورة وانت تعلم انه لا ضرورة لاخذ الاجرة على مجرد التلاوة واهداه
توابها للميت فانه لا يلزم من منع ذلك ضياع القرآن فكيف يسوغ مخالفة
المذهب الذي عليه اثمتا الثلاثة بدون وجود العلة التي هي سبب مخالفة
المتأخرين الا ترى انه لو انتظم بيت المال وصار للمعلمين والائمة والمؤذنين
عطايا يامنهم تكفيهم كما كان في الصدر الاول لا يمكن المتأخرين ان يقولوا بجواز
اخذ الاجرة فانهم لم يخالفوا المتقدمين الا لهذه الضرورة فاذا زالت العلة
لم يبق وجه للمخالفة فمن علم وجه قول المتأخرين وعرف من اين قالوا علم
قطعا انه لا يجوز اخذ الاجرة على التلاوة المجردة ولا على نحو الصوم والصلوة
ومن لم يعلم ذلك قال برأيه ما قال وركب متن عميا توقعه في الاهوال (ثم اعلم
ان ما ذكرنا من ان المستاجر الاول احق بمبنى على ان المتولى له فسح الاجارة
بالزيادة العارضة في اثناء المدة وهي رواية شرح الطحاوي اما على رواية
اهل سمرقند من انه ليس له الفسخ لان العبرة لا ابتداء العقد فلا يتأتى القول
بانه احق من غيره بالاستيجار لان عقد اجارته باق لا يمكن فسخه
(قال في الخاتبة من كتاب الاجارات المتولى اذا اجر حمام الوقف من رجل
ثم جاء آخر و زاد في اجرة الحمام قالوا ان كان حين اجرا الحمام من الاول
آجره باجرة مثله او بتقصان يسير يتغابن الناس في مثله فليس للمتولى

ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وان كانت الاجارة الاولى
بما لا يتغابن فيه تكون فاسدة وله ان يواجرها اجارة صحيحة
اما من الاول او من غيره باجرة المثل او بالزيادة على قدر ما يرضى به المستأجر
وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم ازداد اجر مثلها كان للمتولى ان
يفسخ الاجارة ومالم يفسخ يكون على المستأجر المسمى كذا ذكره الطحاوي
انتهى (وفيها ايضا من كتاب الوقف في فصل اجارة الوقف رجل استأجر
ارض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل فلما دخلت السنة الثانية
كثرت رغبات الناس وازداد اجر الارض قالوا ليس للمتولى ان ينقض الاجارة
لنقصان اجر المثل لان اجر المثل انما يعتبر وقت العقد وقت العقد كان
المسمى اجر المثل فلا يعتبر التعيين بعد ذلك انتهى فقد مشى اولا على رواية
شرح الطحاوي وثانيا على رواية اهل سمرقند (وفي الذخيرة اذا استأجر
ارض الوقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر المثل حتى جازت الاجارة
فرخصت الاجرة لا تنفسخ واذا زاد اجر مثلها بعد مضي مدة على رواية اهل
سمرقند لا يفسخ العقد وعلى رواية شرح الطحاوي يفسخ ويحدد العقد
والى وقت الفسخ يجب المسمى لما مضى واذا كانت الارض بحال لا يمكن فسخ
الاجارة بان كان فيها زرع لم يستحصد بعد فالى وقت زيادته يجب المسمى
بقدره وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجر مثلها وزيادته الاجر تعتبر
اذا زادت عند الكل هذه الجملة في من اربعة شرح الطحاوي انتهى (وقد ذكر
هذه المسئلة في انفع الوسائل واكثر ما فيها من النقول عن كتب ائمتنا المعبرة
فذهب من اقتصر على رواية شرح الطحاوي كفاضلنا في الاجارات
وصاحب القنية والبدائع والينابيع وغيرهم ومنهم من اقتصر على الرواية
الاخرى كفاضلنا في الوقف والخاص في فتاويه والحسام الشهيد
في واقعاته وصاحب خزنة الاكل وصاحب الاحكام ومنية المفتي
والمحيط ومنهم من ذكر الرويتين كصاحب الذخيرة وشمسة الفتاوى وليس
في شيء مما نقله عن هذه الكتب ذكر العرض على المستأجر الاول ولا ذكر انه
احق (نعم ذكر ذلك في جامع الفصولين فقال ولو غلت الاجرة لا تفسخ في رواية
لان اجر المثل يعتبر وقت العقد وتفسخ في رواية ويحدد العقد والى وقت
الفسخ لزم المسمى الاول ثم فيما بعده لورضى المستأجر الاول بالزيادة فهو الاول
من غيره ولو لم يمكن فسخ العقد بان كان فيها زرع فالى وقت زيادته لزم

المسمى الاول و بعد الزيادة يجب اجر مثلها و زيادة الاجرة تعتبر لو زادت عند الكل حتى لو زاد واحد تعنتا لا تعتبر هذه الزيادة انتهى وعليه مشى صاحب البحر كما قدمناه و تبعه تليذه التمرناشي في متن التتوير من كتاب الوقف و قد يقال ان ما صرح به في جامع الفصولين هو مرادهم وان سكتوا عنه لان قولهم على رواية شرح الطحاوي يفسخ ويجد العقد يشير الى تجديد مع المستأجر الاول و فائدة التجديد الزامه بالزيادة العارضة لانه قبل الفسخ لا يلزمه الا المسمى والمراد بالفسخ والتجديد قبول المستأجر الزيادة من وقتها لانه لا يكون الا بالرجوع عن العقد الاول الذي كان بدون هذه الزيادة لكن الظاهر ان الفسخ غير لازم ويكون قبوله الزيادة بالعقد الاول بمنزلة زيادة المشتري في ثمن المبيع فانها تلزم بدون فسخ العقد (نعم يلزم الفسخ لو امتنع من قبول الزيادة لتو جرم من غيره ثم ما ذكر من هاتين الروايتين قال بعض العلماء انهما قريبتان من التساوي في القوة والرجحان ولم اوالترجيح الا صريح الا فيما نقله في انفع الوسائل عن فتاوى بوهان الدين ابي المعالي محمود بن عبد العزيز انه يفتي بان له فسخ العقد اي فهو ترجيح لرواية شرح الطحاوي لكن لو حكم حنفي او غيره برواية اهل سمرقند كان مجمعا عليه وليس لحنفي آخر نقضه انتهى (قلت لكن صرح في اجارات الدر المختار بان المختار قبول الزيادة فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضي ثم قال بعد اسطر للمتولى ففسخها وعليه الفتوى) وقال في شرح الملتقى اما على رواية شرح الطحاوي فيفسخ وتجدد للاثني من الزمان وهو الصحيح وعليه الفتوى انتهى (قلت وبه افتى في الخيرية وهو الموافق لقولهم انه يفتي بما هو انفع للوقف) وفي اجارات متن التتوير و شرحه الدر المختار وكذا يفتي بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقضوا الاجارة عند الزيادة لفا حشة نظر الموقوف وصيانة الحق الله تعالى حاوي القدسي انتهى ويشير الى هذا قول البدائع اجر دارا هي ملصكه ثم خلا اجرا لدار ليس له ان يفسخ العقد الا في الوقف فانه يفسخ نظرا للوقف انتهى ومقتضى هذا انه لو حكم قاض حنفي براوية عدم الفسخ لا ينفذ حكمه لان القاضي ليس له الحكم بخلاف معتد مذهبه كما صرح حوايه (الخاتمة فيما يستتبعه المقام ويحسن به الختام وهو انه لو ثبت عند الحاكم وقت العقد ان الاجر هو اجر المثل فهل تقبل الزيادة بعده ام لا ذكر

في الدر المختار انه تقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد بانها اجر المثل وعزاء
في شرح الملتقى الى انفع الوسائل وقال واعتمده في الاشباه وغيرها فيفسخها
المتولى فان امتنع فالتعاضى ثم قال وقد خالف فيه شيخ شيخنا الخانوتي في فتاويه
بحرم بان بيته الا ثبات مقدمة وهي التي شهدت بان الاجرة اجرة المثل
وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض قال وبه اجاب بقية المذاهب انتهى (قلت
فليحفظ هذا فانه اكثر وقوعا واقل وقوفا انتهى) اقول والظاهر انه اشتبه
عليه الامر فان ما في انفع الوسائل هو ما لو شهدت البيعة ان الاجرة في ابتداء
العقد اجرة المثل وحكم بها الحاكم ثم زادت الاجرة في اثناء مدة العقد زيادة
معتبرة عند الكل وشهد اهل الخبرة بذلك تقبل والمتولى الفسخ وما في الخانوتي
هو ما لو شهدت البيعة الثانية بان الاجرة التي كانت وقت العقد دون اجرة
المثل فاجاب بقوله اجاب الشيخ نور الدين الطرابلسي قاضي القضاء الختفي
بان بيته الا ثبات مقدمة وهي التي شهدت بان الاجرة المثل وقد اتصل
بها القضاء فلا تنقض واجاب الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي وقاضي القضاء
احمد بن البخار الحنبلي بجوابي كذلك فاجبت نعم الاجوبة المذكورة
صححة انتهى كلام الخانوتي (ووجهه ما قالوا من انه اذا تعارضت البيعتان
وسبق القضاء باحدهما لا تسمع الثانية وهنا كذلك تعارضت البيعتان في شيء
واحد وهو الاجرة الواقعة في ابتداء العقد في انها اجرة المثل اودونها
وسبق القضاء بالاولى فلا تسمع الثانية بخلاف ما اذا شهدت الثانية بان اجرة
المثل زادت زيادة معتبرة في اثناء المدة فانها تسمع لانها شهدت بامر عارض
غير ما شهدت به البيعة الاولى فلم تعارض البيعتان كما لا يخفى (نعم افق الخانوتي
ايضا بانه لو حكم الحاكم بان الاجارة وقعت اولا باجر المثل بعد دعوى وقوعها
بدون اجرة المثل ثم ادعى عند حنبلي بان اجرة المثل قد زادت لحكم الحنبلي
بصححة الاجارة وعدم قبول الزيادة بسبب تغير اجرة المثل لان العبرة لوجودها
في وقت العقد فانه يصح وليس للحنفي نقض الاجارة بالزيادة كما لو حكم
الحنبلي بصححة الاجارة الطويلة بعد ان وقعت الدعوى بانها فاسيده فانه
ليس للحنفي ابطالها ايضا لوجود حكم الحنبلي بعد الدعوى بخصوص
الحادثين انتهى ملخصا) وانت خبير بان عدم قبول الزيادة هنا بسبب حكم
الحنبلي الراجع للخلاف لا يسبب كون البيعة الاولى اتصل بها القضاء فلا يخالف
هذا ما افق به اولا كما علمت (لا يقال ان حكم الحاكم اولا بكونها اجرة المثل

وبصحة العقد ما منع لدعوى الزيادة العارضة لتضمنها فسخ العقد المحكوم
 بصحته لا نأقول حكمه اولا بما ذكر لا يمنع اعتبار ما يعرض كالوعرض موجب
 للفسخ غير الزيادة العارضة وقد صرح بذلك الحنفى ايضا في فتاويه فقال
 ولا يمنع لحاكم الحنفى من قبول الزيادة حكم الحنبلى بصحة الاجارة ولو وقعت
 بعد دعوى شرعية لان الفسخ بقبول الزيادة حادثة اخرى لم يقع الحكم
 بها انتهى (قلت وكذا لو حكم الحنبلى ايضا في ابتداء العقد بصحة الاجارة
 وبعدهم انفسا خها بموت احد المتعاقدين او بالزيادة العارضة لان الحكم
 لا يصح الا بعد تقدم دعوى من خصمين وعدم الانفساخ بالموت او بالزيادة
 العارضة لم يقع فيه التخاصم اولا ولا يصح الحكم به الا اذا مات احدهما
 او زادت الاجرة فادعى خصم على آخر عند الحاكم الحنبلى مثلا بالفسخ فحكم
 بعده فهذا حكم صحيح يمنع الحنفى من الحكم بخلافه لانه وقع بعد حادثة
 (قال في الفتاوى البدرية ان القضا في حقوق العباد يشترط له الدعوى
 والمخاصمة الموصلة له شرعا على وجه تحصل المطابقة بين الدعوى والجهة
 والمقضى به الا ما كان على سبيل الاستلزام الشرعى وليس للقاضى ان يتبرع
 بالقضايين اثنين فيما لم يتخاصما اليه فيه وان حصل بينهما التخاصم فيما
 لا تعلق له بذلك في الجملة انتهى) وفي رسالة العلامة فتاى زاده ولا يكفي
 في ذلك ان يعقد الاجارة ولا عند الحاكم لا يرى فسخ الاجارة بالزيادة العارضة
 ولا كتابته في صك الاجارة ولا قوله في صك الاجارة انه ثبت عندي
 انها اجرة المثل ولا قوله الغيت الزيادة العارضة فلا يفسخ بها ان وقعت
 لان هذه في الحقيقة كلها فتاوى لا احكام نافذة لان الحكم النافذ الذى
 يجعل المختلف فيه متفقا عليه هو ما يكون على وجه خصم جاحد كما ثبت
 في موضعه انتهى والله سبحانه اعلم (تمه) ذكر في شرح الاشياء للبى
 عن الحاوى الحصرى اذا زاد اجر المثل زيادة فاحشة كان للمتولى ان يفسخ
 الاجارة والزيادة الفاحشة مقدرة بنصف الذى اجر اولا لان الاجارة
 تنعقد ساعة فساعة حيث وجدت المنفعة انتهى ونقل ذلك العلامة
 قسالى زاده عن الحاوى ثم قال وهذا قول لم نره لغيره والحق ان كل
 ما لا يتغابن الناس بمثله فهو زيادة فاحشة نصفا كانت او ربعا وهو ما لا يدخل
 تحت تقويم القومين في المختار انتهى (قلت ويؤيده ما فى البحر حيث قال
 ولعل المراد بالزيادة الفاحشة ما لا يتغابن الناس فيها كما في طرف النقصان

فانه جائز عن اجر المثل ان كان يسيرا والواحد في العشرة يتغابن الناس فيه كما ذكره في كتاب الوكالة وهذا قيد حسن يجب حفظه فاذا كانت اجرة دار عشرة مثلا وزاد اجر مثلها واحدا فانها لا تنقص كما لو اجرها المتولى بتسعة فانها لا تنقص بخلاف الدرهمين في الطرفين انتهى ويؤيده ايضا ما في البيرى عن الفيض لو اجر بثمانية واجر مثله عشرة تنسخ انتهى لكن ذكر في البحر ايضا عن القنية ما نصه وفي القنية في الدور والخوانيت المسئلة في يد المستأجر يمسكها بغبن فاحش نصف المثل او نحوه لا تعذر اهل المحلة في السكوت عنه اذا امكنهم دفعه ويجب على الحاكم ان يأمره بالاستيجار باجرة المثل ويجب عليه اجر المثل بالغاما بلغ وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستأجر الاجر المسمى انتهى فقوله نصف المثل او نحوه يؤيد ما في الحاوى الحصري لكنه يفيد عدم التقدير بالنصف بل هو او ما يقاربه ولعل في المسئلة روايتين والمشهور الآن بين الموثقين التقدير بالخمس وفي الفتاوى الخيرية ما يفيد الا حوط الانفع للوقف ما في البحر والفيض والله سبحانه اعلم وهذا آخر ما يسره المولى سبحانه وتعالى على عبده الحقير في ربيع الثاني من شهور سنة ست واربعين ومأتين والى الحمد لله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وسلم

﴿ تحبير التحرير في ابطال القضا بالفسخ بالغبن الفاحش بلا تغير ﴾

﴿ تأليف سيد التحرير الشيخ محمد عابدين ﴾

﴿ راحة الله عليه ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لوهاب العقل * الذي ميز به اهل العلم على اهل الجهل * وجعله خير شاهد عدل * على ثبوت ما صح بالانقل * لانقاذ من زل وعن الطريق ضل * والصلوة والسلام على ذى المقام الاجل * الحائز لقصات السيق في مضمار كل فضل * وعلى جميع الآل والاصحاب والاهل * عدد كل وابل وطل ما لى محرم واهل (اما بعد فيقول الفقير الى رحمة رب العالمين محمد عابدين كان الله له خير معين ورحم والديه ومشائخه والمسلمين * انه قد ورد

على من تغر صيدا سؤال وجوابه لمقتبها محصلة صحة الفهم بخ بخيار الغبن بلا
تغريرو صحة حكم القاضي بذلك فكتبت في جانبه الجواب بما يخالفه ولم اطول
الكلام في بيان التوجيه والتعليل لعلي بان من يتصدر للافتان يكفيه القليل
فلما وصل اليه ذلك جمع له اخوه النائب في صيدا وريقات سماها الرد المسدد
على من يقول ان القول بالرد بالغبن الفاحش مطلقا غير معتمد كتب فيها
السؤال وجواب اخيه وجوابي الذي ينافيه وكتب في الرد على جوابي ما ظهر
لفهمهما مما لا يقبله ولا يرتضيه كل فقيه نبيه وارسل هذه الوريقات الى بعض
الناس ممن له في زعمهما في هذا الشأن احساس فاثني عليهما وضوب رأيهما
ونسب جوابي الى المناقضة والفساد والاستدلال على ما ينفي المراد واخبرني من
جائي بالسؤال ان معه كتابا رسل اليه مشتملا على الطعن والذم في الفقير وطلب
مني الجواب عما قاله هؤلاء الطاعنون بلا تصور ولا تدبير واخل على كثيرا
وانا امتنع لا اشتغالي بما هواهم وخوفا من ضياع الوقت بخطاب من لا يفهم
فلما لم اربدا من الجواب لازهاق الباطل واظهار الحق والصواب جمعت
هذه الرسالة (وسميتها تحيير التحرير في ابطال القضا بالفسخ بالغبن الفاحش
بلا تغريرو قيدت التسمية بقولي بلا تغريرو لاني ما قلت بمنع الرد مطلقا كما تعلمه
في اثناء التقرير حيث اذكر حاصل السؤال وجواب ذلك المفتي وجوابي
واعترض اخيه على جوابي ثم اعقب ذلك بما في كلام هؤلاء الطاعنين
من العوار وان ما بنوه على شفا جرف هار (فا قول و بحوله تعالى اصول
(حاصل السؤال في دار مشتركة بين قصر وبالعين باع البائعون حصتهم
زيد وباع وصي القصر حصتهم لزيد ايضا وحرر ذلك في حجة فيها الا برا
من الغبن الفاحش والمسوغ الشرعي في حصة القصر وان الثمن ثمن المثل
والآن ادعى البلغ والوصي على المشتري بالغبن الفاحش فهل تسمع دعواهما
وللقاضي الحكم بفسخ البيع حيث رآه انفع للقصر ولا عبرة لما كتب في الحجة
بل العبرة لما في الواقع وهل الرد بالغبن الفاحش قول صحيح في المذهب وهل
تقدم بيعة الغبن على بيعة المشتري ان الثمن ثمن المثل (وحاصل الجواب نعم
تسمع الدعوى المذكورة ولا يمنع ما ذكر في حجة البيع واذا انكر البلغ الا برا
فالبيعة على المشتري كما افتي بها الخيزر ملي حيث قال تسمع دعوى اليتيم وتقبل
بيئته على ان البيع كان بالغبن الفاحش ولا يمنع من ذلك ما ذكر في صك
التبايع ولو اقام المشتري بيئته ان القيمة مثل الثمن واقام اليتيم بيئته الغبن فيبيته

الغبين اولى انتهى (وذكر في سؤال آخر في وصي قاض باع كرم المهر زوجة
الميت وعزل الوصي واقيم غيره فادعى انه بغير فاحش وبرهن على ذلك فاجاب
نعم تقبل البينة انتهى) (وذكر في جواب سؤال آخر ان تقديم بينة الغبن مذكور
في البرازية والخلصة وشمئل الاحكام وغيرها وهو الراجح الذي عليه
الاكثر والمذكور في بعض المتون الموضوع للصحيح من الاقوال فكان عليه
المعول انتهى) فاذا رفع كل من البالغ او الوصي او خصم عنهما امرهما الى
قاض وثبت الغبن وحكم القاضى بافساخه حيث رآه انفع لجهة القصر صح
حكمه ونفذ قضاؤه لما سمعت من النصوص الصريحة بان دعوى الغبن
مسموعة والقاتلون يارذ بالغبن كثيرون اقوالهم معتمدة (قال الخبير الرملى
واما الرد بالغبن الفاحش فقد افتى به كثير من علمائنا مطلقا ومع الغرور اجمع
المتأخرون عليه وعللوا الاول بانه ارفق بالناس فلورأه القاضى وحكم به نفذ
اذ هو قول صحيح افتى به كثير من علمائنا انتهى ما فى الخيرية) واذا رفع
حكم هذا القاضى الى غيره من القضاة وجب عليه تنفيذه ولا يجوز نقضه
بعد استيفاء شرائطه سواء كان متفقا عليه ام مختلفا فيه في محل يسوغ فيه
الاجتهاد لقولهم في المتون والشروح واذا رفع اليه حكم قاض اخر نفذ
الا ما خالف كتابا اوسنة مشهورة او اجما (قال فى الخيرية اما المتفق عليه
فظاهر واما المختلف فيه فلانه بالقضاء المستوفى للشرائط ارتفع الخلاف
وانقطع الخصام وهذا مما جمعت عليه الامة واتفقت عليه الامة ومع ارتفاع
الخلاف كيف يسوغ الاستئناف انتهى ما فى الخيرية) فهذا حاصل ما اجاب
به ذلك المفتى (واما جوابى الذى كتبتة بجانبه فهو قولى الحمد لله تعالى
الجواب عن هذا السؤال المذكور على ما هو المحرر فى كتب المذهب ومسطور
ان يقال ان دعوى القاصرين بعد بلوغهم بان بيع الوصى كان بغير فاحش
مسموعة ونقله ما عرفت فى الجواب السابق لكن بشرط ان لا يكون وقت البيع
قد شهدت بينة بان الثمن هو ثمن المثل اذ ذاك بعد دعوى صحيحة لدى حاكم
شرعى فان قامت البينة وقت البيع كذلك لا تسمع دعواهم الا آن ولا تقبل
بيتهم الا آن على الغبن الفاحش لان اليشتين اذا تعارضتا واتصل القضاء
با حدهما لا تسمع الثانية كما هو مشهور وفى كتب المذهب مسطور وما مر
من تقديم بينة الغبن فذلك فيما اذا لم يحكم بالاخرى وعلله الخبير الرملى فى كتاب
الدعوى بقوله لا يتصور بيع واحد بمثل التيمة وغبن فاحش للتناقى انتهى

وذلك بعد ما صرح في صدر الجواب بقوله لا يصح نقض الحكم الاول لانه
بعد تأكده بالحكم السابق لا ينقض ولا يحول انتهى واما دعوى البالغين
الغبين وفسخهم البيع به ففيها اقوال ثلاثة قيل تصح وفسخ مطلقا وقيل
لا مطلقا وقيل بالتفصيل ان غره نعم والا فلا وبه افتى اكثر العلماء رفقا بالناس
ومشي عليه في متن التوير آخر باب المراجعة وفي الزيلعي والصحيح ان يفتى
بارد ان غره والا فلا وبه افتى الخير الرملي قبيل البيع الفاسد حيث سئل هل له
خيار الفسخ به حيث غره بذلك اجاب نعم له فسخ البيع بذلك والحالة هذه
وقد ذكر المسئلة في فتاوى قارى الهداية في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره
الزيلعي في باب التولية والمراجعة وصاحب البحر وصاحب فتح الغفار وكثير
من الاسفار فاختر بعضهم الرد مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والصحيح الذي
يفتى به ان غره رد والا فلا انتهى (ونقل قبله في الخيرية قوله وعلى هذا
فتوانا وفتوى اكثر العلماء رفقا بالناس انتهى) فان قلت لم اطلقتم الجواب
في فسخ القاصر بعد بلوغه بدون اشتراط التغيرير (قلت ان البالغ العاقل
يصح شراؤه وبيعه لنفسه بما غره وان فسخ تصرفه لكن ان غره البائع
مثلا فهو معذور فيثبت له خيار الرد بخلاف وصي القاصر فان تصرفه
في مال القاصر منوط بالمصلحة وليس من المصلحة بيعه مال القاصر بالغبن
الفاحش ولو بدون تغيرير كما لا يخفى على الخاذق الخير وحيث علمت ان الصحيح
في البالغ انه ليس له الرد الا بالتغيرير فلو حكم حاكم في زماننا بالرد بدون
تغيرير لم ينفذ حكمه قال في البدر المختار من كتاب القضا المقلد متى خالف
معمد مذهبه لا ينفذ حكمه وينقض وهو المختار للفتوى وقال ايضا ولوقيد
السلطان بصحيح مذهبه كزماننا تفيد بالاخلاف لكونه معز ولا عنه انتهى
والمسئلة شهيرة فهذا ما يجب التعويل عليه في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب
هذا ما كتبه (واما الذي كتبه نائب صيدا اخو المجيب الاول فهو قوله الحمد
لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبى بعده اقول اما قوله ان دعوى
القاصرين بعد بلوغهم بان بيع الوصي كان بغبن فاحش مسموعة بشرط
ان لا يكون وقت البيع قد شهدت بينة بان الثمن هو ثمن المثل الى آخر عبارته
فسلم لا شك فيه ولا خفاء لانه معلوم مشهور وفي كتب المذهب مسطور وانما
ترك المجيب هذا التقييد بالشرط في الجواب فيحتمل انه للعلم به من كتب
الاصحاب ويحتمل ايضا ان نقول انه اقتصر في جوابه على المسؤل واما قوله

وجبت علمت ان الصحيح في البالغ انه ليس له الرد الا بالتغريض فلو حكمنا حكم
 في زماننا بالرد بدون تغريض لم يتخذ حكمه فممتوع وغير مسلم وما نقله عن الدر
 لا يقوم بحجة ولا دليلا وذلك لاننا لم نر من صرح من علمائنا بان القول بالرد
 بدون تغريض ضعيف او غير معتمد حتى يقال ان المقلد متى خالف معتد مذهبه
 لا يتخذ حكمه وينقض وليس فيما ذكره من القول ما يدل على ضعف هذا
 القول او انه غير معتمد كيف وقد صرح الخيري عليه الرحمة بان الرد بالغبن
 مطلقا لا يفتى به كثير من علمائنا وانه اوفق بالناس فلو رآه القاضي وحكم به
 نفذ انه هو الصحيح افتى به كثير من علمائنا انتهى وهذا صريح منه رحمه الله
 تعالى بان القول بالرد مطلقا ليس به غير المعتمد بل هو صحيح مفتى به وضوح
 ايضا في كتاب البيوع من فتاويه حيث سئل عن خيار الغبن الفاحش فاجاب
 قال في البحر من يلزم للرابحة والتولية تقلا عن القضية من اشترى شيئا وغبن
 فيه غبنا فاحشا فله ان يرد على البائع بحكم الغبن وفيه روايتان ويفتى بالرد
 رفقا بالناس ثم رقم لاخر وقع البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو ابو بكر
 الرازي في واقعاته ان المشتري ان يرد والبايع ان يسترد وهو اختيار ابى بكر
 الزرنجري والقاضي الجلال واكثر روايات المضاربة الرد بالغبن الفاحش
 ويفتى ثم رقم خلافه وبه افتى بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم رقم لاخر ان غرة
 المشتري البائع فله ان يسترد وكذا ان غر البائع المشتري له ان يرد وعلى هذه
 فتوانا وفتوى اكثر العلماء رفقا بالناس انتهى (ومثله في الدر المختار ومحبانته
 واعلم انه لا رد بغبن فاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المفومين في ظاهر
 الرواية وبه افتى بعضهم مطلقا كما في القضية ثم رقم وقال ويفتى بالرد رفقا
 بالناس وعليه اكثر روايات المضاربة ويفتى ثم رقم وقال ان غرة هي
 غر المشتري البائع او بالعكس او غر الدلال فله الرد والا لا وبه افتى صدر
 الاسلام وغيره انتهى (وفي شرح التكرار للعيني قالوا في المغبون غبنا فاحشا
 له ان يرد على بايعه بحكم الغبن وقال ابو علي النسفي فيه روايتان عن اصحابنا
 ويفتى برواية الرد رفقا بالناس وكان صدر الاسلام ابو اليسر يفتى بان الرد
 اذا قل للمشتري قيمة متاع كذا او قال متاع يساوي كذا فاشترى بشيء على
 ذلك فظهر بخلافه الرد بحكم انفسه موافق لم يقل ذلك فليس له الرد وقيل
 لا يرد كيفما كان والصحيح ان يفتى بالرد ان غره والا فلا انتهى (وفي حواشي
 الاشياء للعلامة الحموي رحمه الله تعالى وتقد ذكر الفصل في شرح التكرار

الخلاف في الرد بالغبن الفاحش ثم قال فقد تحرران المذهب عدم الرد به
 ولكن بعض مشايخنا افتى بالرد وبعضهم افتى به ان غرة الآخر وبعضهم
 افتى بظاهر الرواية من عدم الرد مطلقا وبعضهم اختار الرد به اذا لم يعلم به
 المشتري وكما يكون المشتري مضوتا مغرورا يكون البائع كذلك كما في فتاوى
 قارى الهداية والصحيح ان ما يدخل تحت تقويم المقومين يسير وما لا يدخل
 فاحش انتهى (ومثله في كثير من الكتب المعتمدة ولم ينصوا على ان القول
 بالرد مطلقا غير معتمد بل صريح عباراتهم ناطقة وشاهدة بانه صحيح مفتى
 به) واما قول الخيري وعلى هذا فتوى اكثر العلماء رفقا بالناس فيحتمل
 رجوع هذا الضمير البار زالى كل من القول بالرد مطلقا والقول بالرد مع
 التفرير اخذنا من قوله رفقا بالناس مع سوجه رواية ظاهر الرواية لان كلا
 من القولين فيه رفق بل الاول ارفق كما ذكره الخيري بقوله وعللوا الاول بانه
 ارفق بالناس لكن رجوعه الى القول بالرد مع التفرير اوجه لانه اقرب
 مذكور وعلى كل فلا دليل في ذلك على ان القول بالرد مطلقا غير معتمد
 فلا يصلح حجة لدعى عدم الاعتماد (وحيث ظهر لك بهذه القول التي
 اوردها ان القول بالرد مطلقا ايضا قول معتمد صحيح مفتى به كثير من علمائنا
 كالقول بالرد مع التفرير قطعت وجزمت انه لو حكم به حاكم نفذ ولا ينقض
 لان الحاكم بهذا الحكم لم يكن مخالفا معتمد مذهب بل يكون قد وافق حكمه
 قولا معتمدا صحيحا في المذهب ويكون قول صاحب الدر المقارن متي خالف
 معتمد مذهب الخ ليس واردا وعلى هذا فقول المجيب الاول فلو حكم حاكم
 به نفذ صحيح ويؤيده قول المرحوم الخيري فلوراه القاضى وحكم به نفذ
 اذ هو قول صحيح مفتى به كثير من علمائنا وهو كما ترى يصادم قول هذا المجيب
 الثانى فلو حكم حاكم به لم ينفذ حكمه وحيث ادعى ان القول بالرد مطلقا غير
 معتمد فيحتاج الى البيان والى اقامة الحجة والبرهان والافدعى الاعتماد
 مثبت وغيره ناف والحق احق ان يتبع ورحم الله تعالى الامام ابا حنيفة
 النعمان حيث قال اذا جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلى
 الرأس والعين واذا كان عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اخذنا من قولهم
 ولم نخرج عن قولهم واذا كان عن التابعين زاحناهم وفي رواية فهم رجال
 ونحن رجال وفي هذا القدر كفاية لاهل الفهم والدراية انتهى (هذا نص
 ما كتبه نائب ضيداوقد ظن انه صادم صيدا ولم يدرا انه حاطب ليل وجارف

سبل فانه نقل في كلامه ما هو حجة عليه ومسددا سهم الرد اليه وحيث
لم يفهم ذلك ولم يفهم ما اشرنا اليه هناك تعين البيان واظهار الحق
للعيان بسوق جيوش نقول ليس في سيوفها فلول تقصد روع الباطل
والبهتان وتحطم ضلوعه قبل ان تسلم من الاجفان (شرر ولقد اقول لمن
تعرش بالهوى * عرضت نفسك للبلى فاستهدف) فاقول اعلم اولا اني
قد كنت كتبت الجواب السابق على عجل فلم اصرح بجميع ما في جوابي
ذلك المفتي وحكم اخيه من الخلل بل صرحت ببعض ذلك فظناني بفهمي
ما اشرت اليه هناك فاني ذكرت في جوابي ان دعوى القصر بعد بلوغهم
مسموعة ولم اقل مثل ما قال ذلك المفتي ان دعوى وصيهم مسموعة اشارة
الى انها لا تسمع ولكن اين من يفهم وبالاشارة يقع في الفتاوى الرحيمية
سئل في وصي باع شجر اليتيم الموضوع في ارض الوقف المحتكرة هل يحتاج
الى مسوغ شرعي كالعقار وهل تسمع دعوى هذا الوصي انه بغبن فاحش
اوانه وقف اولا اجاب لا يحتاج الى مسوغ لان الشجر من قسم المنقول لانه
ليس محفوظا بنفسه وبيع الوصي للمنقول جائز بلا مسوغ واما دعوى هذا
الوصي ان يبعه بالغبن الفاحش لينقضه فلا تسمع لانه يسمى في نقض ما تم
من جهته فسعيه رد عليه الا ما استثنى وهذه ليست من ذلك واما دعواه
انه وقف فالصحيح انها لا تسمع للتناقض كما في الخانية ولو اقام البينة على ذلك
لا تقبل على الاحوط كما في الزيلعي في مسائل شتى والحالة هذه والله تعالى
اعلم انتهى ما في الرحيمية من كتاب الوصايا (فهذا يدل على خطأ ذلك المفتي
في فتواه وعلى بطلان حكم اخيه فيما حكم به وامضاء حيث كان ذلك الوصي
لا تسمع دعواه فانه ليس بمخصم والمخصم شرط صحة الحكم بلا شك ولا اشتباه
نعم لو ادعى ذلك وصي آخر غير البائع يصح لما في البرازية برهن الوصي الثاني
ان الوصي الاول كان باعه بغبن فاحش او باع العقار المتروك لقضاء الدين
مع وجود المنقول يقبل ويبطل البيع انتهى (ولكن الواقع في السؤال انه
الوصي الاول لانه ذكر معرفا اولا وانا نيل المعرفة اذا اعيدت معرفة فهي
عين ولو كان مراد انجيب انه وصي آخر كان الواجب عليه ان يشير اليه
(ثم اعلم ان العلم امانة وكتمانه خيانة واتي بعد تحرير هذه الرسالة رأيت
صاحب الاشياء استثنى مسألة الوصي من قاعدة من سعى في نقض ما تم من
جهته فاذا صدق دعواه وافتي به التمرناشي الغزي وهو خلاف ما في الرحيمية

ويؤيده ان في الدور المختار ان بيع الوصي مال اليتيم بغبن فاحش باطل وقيل
 فاسد ورجح انتهى فحيث كان كذلك يجب فيه فسخه لكن كتب المفسر
 ابو السعود في حاشية الاشباه ما يفيد التوفيق حيث ذكر عن الحانية وصي
 باع مال اليتيم ثم طلب منه باكثر فان القاضي يرجع الى اهل البصر والامانة
 ان اخبره اثنان منهم ان قيمته ذلك لا يلتفت الى من يزيد وان كان في الزيادة
 يشتري باكثر وفي السوق باقل لا يتبعني بيع الوصي بل يرجع الى قول رجلين
 من اهل الامانة على قول محمد وعلى قولهما يكفي قول الواحد وعلى هذا
 قيم الوقف انتهى (ووجه التوفيق ان القاضي يسأل اهل الامانة يعلم
 بفساد هذا البيع فينقضه وان لم يدع الوصي بذلك في التوفير وشرحه
 من البيع الفاسد وانما اضر احد هما على امسلكه وعلم به القاضي فسخه
 جبرا عليهما جعل المشرع انتهى فعلم ان سماع دعوى الوصي بذلك انما تسوغ
 اذا علم القاضي بفساد البيع من اهل الخبرة فهذا توجه ما في الاشياء
 والتمتراسة اما اذا لم يعلم القاضي ذلك فلا يلتفت الى دعواه لتكذيب اهل
 الخبرة له ولتناقضه وسعيه في نقض ما تم من جهته وهذا حافي الزحيمه
 وهذا معنى قول الحانية لا يلتفت الى من يزيد فعلم ان هذا النائب اذا حكم
 بالفسخ بلا سؤال اهل الخبرة والامانة تحكم باطل كيف والمذكور في حجة
 التسابع كما مر في السؤال ان الثمن ثمن المثل (ومن جملة ما في جوابه من الخلل
 انه يستشهد على صحة دعوى ذلك الوصي بما في الخبرية من سماع دعوى
 اليتيم بعد بلوغه وما فيها ايضا من سماع دعوى وصي آخر بعد عزل
 الاول فكأنه زعم في نفسه انه بلغ رتبة الاجتهاد في المذهب حتى افق بالقياس
 فان مسئلته في دعوى الوصي الاول وقد علمت ان دعواه خير مسهولة لديه
 في نقض ما تم من جهته الا اذا علم القاضي صدقه بسؤال اهل الخبرة بخلاف
 دعوى وصي آخر او دعوى اليتيم بعد بلوغه فانه لم يوجد منهما ذلك فكيف
 يصح القياس والاستشهاد بعباد الله ما هذا الخلل والفساد (ومن جملة
 ما فيه من الخلل انه ترك من شروط صحة تلك الدعوى ان لا يكون وقت المبيع
 ثبت ان الثمن ثمن المثل فانه اذا ثبت ذلك لا تسمع دعوى الغبن كما يتناه مع انه
 مذكور في حجة التسابع ان الثمن ثمن المثل مع صدور الابرا من الغبن الفاحش
 وقد تعرض في الجواب لمسئلة الابرا ولم يتعرض لكون الثمن ثمن المثل ثانيا
 ما هو غير ثابت مع انه لو ثبت لم يصح الحكم الذي يحكم به اخوه النائب (واما جواب

ما فيه عنه لم يتعرض لذلك لكونه مشهورا في كتب المذهب اول كونه
 اقتصر في جوابه على المسئول عنه فتقول يمكن ان يكون علما بكونه مشهورا
 قبل ان انبهر في جوابي عليه ولكنه لم يقتصر في جوابه على غير المشهور
 فكان عليه افادة ذلك ايضا ليقيد لمن كان جاهلا به ولا سيما المقام مقام
 بيان وحراده فسخ عقد البيع السابق بتقديم ينسب الغبن فلا بد من بيان
 عدم ما ينافيه حتى يتمكن من فسخه وايضا لما اراد اخوه الثائب ان يحكم
 بفسخ البيع وعلم ان في حجة التبايع كون الثمن ثمن المثل والمثمة في عرف زماننا
 ما يكتب فيها حكم الحاكم فكان عليه ان يحتاط في ذلك ويسأل عنه فان كان
 لم يحكم الا بعد التثبت فقد فعل ما وجب والا فلا عجب (ومن جملة ما فيه
 من الخلل انه افتى بخلاف ما صرحوا بانهم هو ظاهر الرواية ولانه هو المذهب
 وانه المتيقن به وانه هو الصحيح وانه الذي افتى به اكثر العلماء وانه الارفق بالمتأخرين
 وانه الذي اجمع عليه المتأخرون وهذه الالفاظ مذكورة في كلام ذلك
 الثائب الذي رد به جوابي ولم يدركها حجة عليه اذ لم يبق شيء في الالفاظ
 المقترحة اقوى من هذه الالفاظ التي خالفها ذلك المتيقن واخوه ولا شك
 ولا شبهة ان هذه الالفاظ صريحة في ان المعتمد في المذهب خلاف ما مشيا
 عليه من الفسخ بالغبن الفاحش مطلقا (وقد نقلت عن الدر المختار
 ان المتقدم خالف معتمد مذهبه لا ينفذ حكمه وينقض وهو المختار وانه
 لم يقيد الساطن بصحيح مذهبه كزماننا تفيد خلاف لكونه معزولا
 عنه انتهى) وقد صرحوا بان المذهب والصحيح وظاهر الرواية
 بخلاف القول بالفسخ مطلقا وقد حكم ذلك الثائب بالفسخ مطلقا فقد
 خالف معتمد مذهبه وخرج عما قيده به الساطن ولا ينفعه ما قيل انه به
 يفتي وعليه اكثر روايت المضاربة بعدما سمعت انه خلاف المذهب وخلاف
 ظاهر الرواية وخلاف المتيقن به وخلاف الصحيح وخلاف ما اجمع عليه
 المتأخرون (واما ما نقله ذلك الثائب واخوه عن الخير الزملي من ان الرد
 بالغبن الفاحش افتى به كثير من علمائنا مطلقا ومع الغرور اجمع المتأخرون
 عليه وعلمائهم بانه الارفق فلورأه القاضي وحكم به نفذ اذ هو قول صحيح
 افتى به كثير من علمائنا انتهى فاني لم اجده في فتاوى الخير الزملي بعد استقصاء
 مغلته مثل كتاب البيع وكتاب القضا وكتاب المدعي ولكن على تسليم وجوده
 بوجوه نقله فكلامه في القاضي الذي له رأي ونظر واستنباط وهو المعبر

عنه بالمجتهد في المذهب بدليل قوله فلورأه القاضي فان رأى بمعنى الاجتهاد
والنظر كما يعرفه من سير كلامهم (قال البيروني في شرحه على الاشباه هل
يجوز العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه نعم اذا كان له رأى قال
في خزائن الروايات العالم الذي يعرف معنى النصوص والاخبار وهو من اهل
الدراية يجوز له ان يعمل بها وان كان مخالفا لمذهبه انتهى (وفي قضاء الدر
المختار عن القهستاني وغيره اعلم ان كل موضع قالوا الرأى فيه للقاضي
فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد انتهى (وبه ظهر ان قول الخيران ملي فلورأه
القاضي اى القاضي الذي له رأى في مواقع الاجتهاد وان كان اجتهدا
مقيدا لان القاضي الذي هو مقلد محض لا رأى له وانما هو مثل المفتي المقلد
ناقل وحاك لقول غيره كما صرحوا به وهذا اذا كان الضمير في قوله فلورأه
القاضي راجعا الى الاول لا الى الثاني الذي قال انه اجمع عليه المتأخرون وان
كان مراده القاضي المقلد وانه لو حكم بالرد مطلقا نفذ حكمه فهو غير مسلم
بالنسبة الى قضاة زماننا لما علمت من انه خلاف المعتمد في المذهب وخلاف
ظاهر الرواية (فان قلت ليس القول بالرد مطلقا قولا معتمدا ^{مصححا} ايضا
بدليل انه افتى به كثير (قلت هذا هو منشأ الغلط في مسئلتنا فلا بد في بيانه
من زيادة الكشف والتحقيق فنقول قد علمت ان القول بفسخ البيع بالغبن
الفاحش مطلقا مخالف لظاهر الرواية وان المذهب خلافه (وقد قال
في البحر من كتاب القضاء ان ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه
والمرجوع عنه لم يبق قولا للمجتهد انتهى (وقال في باب قضاء الفوائت
ان المسئلة اذا لم تذكر في ظاهر الرواية وثبت في رواية اخرى تعين المصير اليها
انتهى يعني واما اذا ذكرت في كتب ظاهر الرواية ايضا تعين المصير الى ما هو
ظاهر الرواية لما علمت من ان خلافه مرجوع عنه (وقال في انفع الوسائل
ان القاضي المقلد لا يجوز له ان يحكم الا بما هو ظاهر المذهب لا بالرواية
الشاذة الا ان ينصوا على ان الفتوى عليها انتهى يعني ولم ينصوا على تصحيح
ظاهر الرواية (قال في البحر من كتاب الرضاع الفتوى اذا اختلفت كان
الترجيح لظاهر الرواية وقال فيه من باب مصرف الزكاة اذا اختلف ^{الاصح}
وجب الفحص عن ظاهر الرواية والرجوع اليه انتهى (وقال فيه من باب
التعليق عن الخانية لو قال الزوج طلقك امس وقلت ان شاء الله في ظاهر
الرواية القول قوله (وفي النوادر عن محمد لا يقبل قوله ويقع الطلاق وعليه

الاعتماد والقوى احتياطا لغلبة الفساد انتهى (قال محشي الخيال على
اقول وخيما وقع خلاف وترجيح لكل من القولين فالواجب الرجوع
الى ظاهر الرواية لان ما عداها ليس مذهبنا ولا صاحبنا وكما غلب الفساد
في الرجال غلب في النساء فيفتي المفتي بظاهر الرواية الذي هو المذهب
ويفوض باطن الامر الى الله تعالى فتأمل وانصف من نفسك انتهى
(وقد افتى بذلك في فتاواه الخيرية وقال ينبغي ان لا يعدل عن ظاهر الرواية
لما صرحوا به ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهبنا لابي حنيفة
ولا قولاه في البحر ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قررناه
في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد
والمرجع عنه لم يبق قولاه الخ (وقوله ينبغي بمعنى يجب بدليل قوله
في عبارته السابقة فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية) فانظر كيف اوجب
الرجوع الى ظاهر الرواية مع عدم تصريحهم بتصحيحه وتصريحهم
في القول الآخر بان عليه الاعتماد والقوى وما ذاك الا لكون ما خالف ظاهر
الرواية قولاً مرجوعاً عنه ليس مذهبنا لابي حنيفة فكيف يتأتى منه ان يقول
في مسئلتنا انه اذا رآه القاضي وحكم به نفذ حكمه مع اعتقاده بان ذلك
القاضي قد خالف الواجب عليه من اتباع مذهب فتعين ما قلناه سابقا
في تأويل كلامه بعد صحة نقله عنه والا فلا حاجة الى التأويل (وفي قضاء
التوير وياخذ اي القاضي كالمفتي بقول ابي حنيفة على الاطلاق ثم يقول
ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد ولا يخبر اذا لم يكن
مجتهدا فان شارحه بل المقلد متى خالف معتمد مذهب لا ينفذ حكمه وينقض
وهو المختار للقوى كما بسطه المص في فتاويه وغيره ثم قال وفي شرح الوهبانية
للشربلاي قضي من ليس مجتهدا كحنيفية زماننا بخلاف مذهبنا ما
لا ينفذ اتفاقا وكذا ناسيا عند هما ولو قيد السلطان بصحيح مذهبنا
تقيد بلا خلاف لكونه معزولا عنه انتهى (قلت وبه علم ان قولهم واذا رفع
اليه حكم قاض امضاء الاما خالف كتابا اوسنة الخ انما هو في القاضي الذي
قضي بصحيح مذهب فلو قضي بخلافه عامدا لا يصح قضاؤه فلا يمضيه
غيره وكذا لو ناسيا عندهما وهو المعتمد (قال في فتح القدير والوجه في هذا
الزمان ان يفتي بقولهما لان التارك لمذهب عمدا لا يفعله الا لهوى باطل لا قصد
جبل (واما الناسي فلان المقلد ما قلده الا ليحكم بمذهب لا بمذهب غيره

انتهى (وقال ايضا هذا كله في القاضى المجتهد فاما المقلد فاما ولام ليحكم
بمذهب ابي حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معز ولا بالنسبة الى ذلك الحكم
انتهى (وقال في الشرع بلاية عن البرهان وهذا صريح الحق الذى يعرض
عليه بالنواجذ انتهى (فقد ظهر لك من هذه القول الصريح بحسنة انهم اذا
افترضوا بقولين متخالفين لا يعدل عن ظاهر الرواية التى هى نص المذهب
وان من قال اذا كان فى المسئلة قولان صحيحان يختار المفتى ايها اراد فذاك
اذا لم يكن احدهما ظاهر الرواية بل كما متساويين فى كونهما ظاهر الرواية
او خلافة لانها اذا صححها وكان احدهما ظاهر الرواية يكون معه زيادة
رجحان وهو كونه نص المذهب وكون الاخر خارجا عن المذهب فهو كما
لو لم يصرح بتصحيح واحد منهما فانه يجب الاخذ بظاهر الرواية (فاذا كان
ظاهر الرواية هو مذهب ابي حنيفة وكان خلافة خارجا عن المذهب وهو
هنا القول بفتح البع بالغين مطلقا وقد صرحوا بان القوى على كل من
القولين وجب على المفتى والقاضى المقلدين لمذهب ابي حنيفة اتباع مذهبه
لان مذهبه ما صح نقله عنه وهو المعبر عنه بظاهر الرواية وتصحيح خلافة سقط
بتصحيحه فحيث تساوى التصحيحان تساوى قطا فيكلامه لم يصح واحد منهما
فوجب الرجوع الى ما هو ظاهر الرواية ويكون هو الراجح والمعتمد فى المذهب
ويكون مقابله ضعيفا ومرجوحا لكونه خلاف المذهب (وانا حكم القاضى
المقلد بخلاف مذهبه لا يصح حكمه لما علمت من قول المحقق ابن الهمام
ان المقلد انما ولام ليحكم بمذهب ابي حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معز ولا
بالنسبة الى ذلك الحكم وقد سمعت ما فى الشرع بلاية عن البرهان من
ان هذا صريح الحق الذى يعرض عليه بالنواجذ وقد قال الله تعالى فلذا بعد
الحق الا الضلال وقال العلامة قاسم فى تصحيحه واما الحكم والفتيا بما هو
مرجوح فخلاف الاجماع (وانت قد علمت وتحقق ان كنت فهمت ان
القول بالفسخ مطلقا خلاف المذهب وخلاف ظاهر الرواية وخلاف ما افق
به اكثر العلماء وخلاف الصحيح كما مر فى القول السابقة اولاً ورجح فلا شك انه
يكون مرجوحا بالنسبة الى ما هو المذهب وظاهر الرواية فيكون ما افق ذلك
المفتى وحكم به ذلك الثابت مخالفا للاجماع (شعر فان كنت لا تدري فذا المذهب
مصيبه * وان كنت تدري فالمصيبة اعظم * ومن كان حاله هكذا لا ينبغي
له ان يشبه نفسه بابى حنيفة ويمثل بقوله واذا كان عن التابعين راجحهم

وبقوله فهم رجال ونحن رجال فان من يزاحم في هذا الشأن لابد ان يكون
 من فرس من ذاك الميدان والاقيل له ما قل القابل من الاوائل * اقول لانا لد
 لما اتقينا * تنكب لا يقطر انك الزاجام * (ثم اعلم ان كلا من المفتي والقاضي
 لابد ان يكون له معرفة واطلاع على ما هو الراجح في مذهبه ولا يعمل بالتشهي
 لقال العلامة المحقق الشيخ قاسم اني رأيت من عمل في مذهبنا بالتشهي حتى
 سمعت من لفظ بعض القضاة هل ثم حجر فقلت نعم اتباع الهوى حرام والرجوع
 في مقابلة الراجح بمنزلة العدم والترجيح بغير مرجح في المتقلبات غموض
 وقال في كتاب الاصول للبحر من لم يطلع على المشهور من الروايتين
 او القولين فليس له التشهي والحكم بما يشاء من غير نظر في الترجيح (وقال
 الامام ابو عمرو في آداب المفتي اعلم ان من يكتفي بان يكون فتواه او عمله موافقا
 لقول ابووجه في المسئلة ويعمل بما يشاء من الاقوال والوجوه من غير نظر
 في الترجيح فقد جهل وخرق الاجماع) وحكى البايجي انه وقفته واقعة فافتوا
 فيها بما يضره فلما سألهم قالوا ما علمنا انها لك وافتوا بالرواية الاخرى التي
 توافق قصده قال البايجي وهذا لا خلاف بين المسلمين من يعتمد به في الاجماع
 انه لا يجوز قال في اصول الاقضية ولا فرق بين المفتي والحاكم لان المفتي مخبر
 بالحكم والقاضي ملزم به انتهى كلام العلامة قاسم (وقال العلامة المحقق
 ابن حجر المكي في فتاواه الفقهية الكبرى قال في زوائد الروضة انه لا يجوز
 للمفتي والعامل ان يقتي او يعمل بما يشاء من القولين او الوجهين من غير نظر
 وهذا لا خلاف فيه وسبقه الى حكاية الاجماع فيهما ابن المصلاخ والبايجي
 من المالكية في المفتي (وكلام القرافي دال على ان المجتهد والمقلد لا يحل لهما
 الحكم والافتاء بغير الراجح لانه اتباع للهوى وهو حرام اجماعا انتهى فقد
 بين الاعين والاسماع ان هذين الاخوين قد خرقا الاجماع وسجل على جهله
 من صواب رأيهما وحسن لهما فعلهما (تنبيه ثم اعلم انه ظهر في الآن نظر
 دقيق ومن يد تحقيق يحصل به التوفيق بمعونة التوفيق وذلك انه تقدم
 في عبارة الخيرية نقلا عن البحر عن القنية ما حاصله ان الرد بلعن الفاحش
 فيه روايتان وان بعضهم افق بالرد رفقا بالناس وبعضهم لغى بعده وهو
 ظاهر الرواية وبعضهم قال ان غير المشتري بالطبع او بالعكس ثبت الرد وعلى هذا
 فتوانا وفتوى اكثر العلماء رفقا بالناس انتهى (والذي يظهر من هذه العبارة
 ان القول الثالث توفيق بين الروايتين بحمل الرواية الاولى على ما اذا كان

الغبين مع التغير والثانية على ما اذا كان بدون تغير ويؤيده ان من افق بالرواية
الاولى على فتواه بقوله رفقا بالناس كما عال به اصحاب القول بالتفصيل فعمل
انهم حملوا الرواية بالرد التي هي ارفق بالناس على ما اذا كان مع التغير
وحملوا الثانية التي ليس فيها رفق بالناس على ما اذا كان بدون تغير اذ لا تصلح
علة واحدة لقولين متغايرين وهذا التوفيق ظاهر ووجه ظاهر اذ الرد مطلقا
ليس ارفق بالناس بل خلاف الارقق لانه يؤدي الى كثرة المخاصمة والمنازعة
في كثير من البيوع اذ لم تزل اصحاب التجارة يربحون في بيعهم الربح الوافر
ويجوز بيع القليل بالكثير وعكسه والقول بعدم الرد مطلقا خلاف الارقق
ايضا واما القول بالتفصيل فهو القول الوسط القاطع للشغب والشطط وخير
الامور اوساطها لا تفر يطها ولا افراطها لان من اشترى القليل بالكثير مع
خداع البايع والتغير يكون بدعوى الرد معذورا وبايعة آثما وما زورا
(فلا جرم ان قالوا وعلى هذا فتوانا وفتوى اكثر العلماء رفقا بالناس وقال
الرباعي انه الصحيح ومشى عليه في متن التوير وعامة المتأخرين) ويظهر
من هذا ان ما يقع في بعض العبارات كعبارة الدرا المختار من انه افق بالرد بعضهم
مطلقا كما في القضية غير محرر لانه في القضية لم يذكر الاطلاق وكأن من صرح
بالاطلاق فهمه من عدم ذكر القيد في كل من الروايتين فحملهما على
الاطلاق ولم يلحظ ما لحظه اهل التوفيق ودفع التناقض بين الروايتين والتفريق
وارجاعهما الى رواية واحدة وبإلها من فائدة واي فائدة وكم لذلك من نظير
كما يعرفه من هو بالفقه خير مثل توفيقهم بين الروايات الثلاث المنقولة
في صلاة الوتر والروايتين في صلاة الجماعة وغير ذلك اذ لا شك انه اولى من
التناقض في اقوال المجتهد وهذا شأن كل متناقضين ظاهرا في النصوص
وغيرها من اقوال العلماء فانه يطلب اولا التوفيق فان لم يمكن يطلب الترجيح
كما هو مقرر في كتب الاصول وغيرها مع انه قد صرح المحقق ابن الهمام
في تحريره وكذا غيره بان المنقول عن عامة العلماء في كتب الاصول انه لا يصح
لمجتهد في مسألة قولان للتناقض فان عرف المتأخر منهما تعين كون ذلك
رجوعا والاوجب ترجيح مجتهد بعده بشهادة قلبه وان نقل عنه في احدهما
ما يقويه فهو الصحيح عنده والعامي يتبع فتوى المفتي الاتقي الاعلم والمتفقه
يتبع المتأخرين ويعمل بما هو صواب واحوط عنده انتهى ملخصا (وقد
اشبعت الكلام في هذه المسئلة في شرح ارجوزي التي جمعتها في رسم المفتي

فارجع اليها في هذا المحل ترى ما يشفي العليل (وحيث علمت انه لا يصح في مسألة
لمجتهد قولان متناقضان علمت انه الحق الحقيق مع اهل التوفيق وانه الصواب
الذي لا شك فيه ولا ارباب وانه ليس في المسألة المتنازع فيها روايتان ولا قولان
متناقضان بل قول واحد لا بمحمد جاحد (وعلى هذا فالاجمع عليه المتأخرون
لم يخرج عن ظاهر الرواية وعن هذا قال الزيلعي انه الصحيح وقد صرحوا
بان مقابل الصحيح فاسد وقد علمت ان المتفق عليه المتأخرين وحيث فصل
لنا المتأخرون هذا التفصيل لانه لم يخرج عن الروايتين بل هو عمل بهما معا وبه
صارتا متفقتين واختلافهما في اللفظ فقط لاختلاف الجهتين وجب الرجوع
اليه والتعويل عليه (وقد صرح العلامة الشيخ ابراهيم الحلبي في شرحه
على منية المصلي بانه اذا جاءت رواية او قول مطلق وقيد المشايخ بقيد وجب
اتباعهم) فحيث اتحدت الروايتان بهذا التفصيل صار هذا القول هو الذي قالوا
انه ظاهر الرواية وانه المذهب وانه الصحيح وانه المفتى به وحيث لم يبق لنا قول
في المذهب بالرد مطلقا فضلا عن ان يكون قولنا صحيحا او معتمدا مرجحا (فان قلت
هذا التحرير لم نر من ذكره ولا سمعنا من اظهره واشهره) قلت نعم هو كذلك
وانه من فتح رب الممالك اخضع بكشفه هذا العبد الحقير بركة انفاس مشايخه
خصوصا سعيد هم العالم التحرير على ان الذي حررته ليس من عتدي ولا
من قدح زندي بل هو مأخوذ من كلامهم على وفق مراتبهم فانظر فيما
نقلته لك مرتين وارجع البصر كرتين فان رأيت مأخوذا من كلامهم
فاقبله واطلبه والافرده على واجتنبه بعد ان تجتنب ذاء الحسد والاعتساف
وتسلك سبيل الحق مع اهل الانصاف وتنظر لما قيل لا لمن قال وتعرف الحق
بالحق لا بالرجال ولقد انصف خاتمة النحاة العلامة ابن مالك ملك الله تعالى
به خير المسالك حيث قال في خطبة التسهيل واذ كانت العلوم منحا كهيبة
ومواهب اختصاصية فغير مستبعد ان يدخر لبعض المتأخرين ما عسر
على كثير من المتقدمين وقد من الله تعالى على هذا العبد الحقير من هذا القبيل
بشيء كثير يعرفه من اطلع على حاشيتي رد المختار على الدر المختار وغيرها
من الرسائل المؤلفة في تحرير المسائل واقول ذلك تحمدا بنعمت الله تعالى وشكرا
لها التزاد على وتوالي فاني اتيقن ان ذلك كله بقوته سبحانه وحوله وامتداده
وطوله فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتستزاد العطايا وتستغنى
البركات (هذا وقد كنت اردت ان اشحن سفن هذه الرسالة بانواع الفرر

واستخرج بغواص الفكر من بحار مناسباتها نفائس الدرر ولكني من العوائق
 في قيود وقد يستغنى بقليل الر شسف عند تعذر الورد (نعم نطق لسانه
 الالهام بما اقتضاه المقام من النظام حيث قال تحدثا بنعم ذي الجلال * على كشف
 الحوافي لكل شهم موافق * وما على اذالم * يدري المتعال مجافى * يا طالب الورد
 باكر * لتحسني من سلافي * فاشرب ورد ورد ورضي * وكل ثمار اقتطافي *
 وكن حليف رشاد * واسلك سبيل انتصاف * وخذ خلاصة علم * ودع
 سبيل اعتساف * وحل عا طل جيد * قدر عقدي صافي * وذلك توفيق
 راي * به زوال الخلاف * فانهم لم يجزوا * على الفحول التنافي * وذى
 مقالة صدق * والحق ليس يخافى * تتمه لهذه المهمة اعلم اني عذرت هذين
 الاخرين عفا عنهما خالق الملوك لان حداثة السن تنفع الشئ وتحقق
 الوهم والظن مع انه غيبيهما الغيب الفاحش مع التعزير من هوفي زعمهما انه
 علامة تحرير وقد علمت ان صاحب التعزير مخصوص بالرد عليه وبتصويب
 السنة الطعن اليه حيث قال من جملة ما جره بقلمه واتبعه بحتمه وما اجاب به
 الاخوان تقر به العيان وتصغي له الاذنان اذ ليس الخبر كالغيان وجواب الشام
 لا يسام ولا يقوم به الميزان اذ صدره ينافي آخره واوله ناقض ثانيه وناكره
 هذا وعبارة الدر تنادي على كلامه بالفساد وعلى ما قاله من الضعف بالكساد
 على انه صرح في غير موضع من ذلك الكتاب بان المسئلة اذا كان فيها قولان
 صحيحان جاز القضاء والافتاء باحد همل ولا شك ان الصحيح فيها مختلف
 كما تراه في النقول المتقدمة ولا يجوز نقض الحكم بعد وقوعه صحيحا معتبرا
 فافهم وعجبا ممن يتصدي للافادة ويستدل بما ينفي مراده والله در القائل وكم
 من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم المسقيم (انتهى ما كتبه بقلمه وانيابه
 عن ضعف علمه وسقمه في عباد الله من ينصفني من هذا البهتان والافتراء
 والتهرات الباطلة بلامر ائمتي كان مما اجاب به الاخوان تقر به العيان بعد
 ما سمعته من ساطع البرهان على انه في الدرلة الاسفل من البطلان ومن اين
 نافي اول كلامي آخره وناقضة وناكرة ومتى كان في المسئلة قولان صحيحان
 حتى لا يقوم بكلامي ميزان بعد ما سمعته من البيان الذي لا يخفى على من له
 ادنى انصاف واذا كان ليكون منصوصا من اسباطين العلماء الاعلام الذين
 اناح الله بانوارهم الظلام (واما عبارة الدر المختار وكذا بقية عبارات
 الاثمة الاخير فقد افصحت عما في مقالته هذه من العوار ودمرت جميع

ما انت عليه باذن ربها اي دمار واما قوله لاشك ان التصحيح فيها مختلف
فنتقول نعم عند من لا يفرق بين المختلف والمؤتلف ولا يعرف معنى الصحيح
والضعيف ويعتقد ان كل مستدير رقيق ومن هذا شأنه لا يعتبر بشكه
واعتقاده ولا باصداره وايراده فقد قالوا ان معرفة راجح المختلف فيه
من مرجوحه ومراتبه قوة وضعفا هو نهاية آمال المشركين في تحصيل
العلم دون الضعفاء (وبهذا ظهر لك ان تعجبه صادر من نفسه عليها وما انشده
من البيت متوجه اليها اذ قد بان من هو صاحب الفهم السقيم والا حق
بالضعيف والتلويح ومن يسعى الى الهيجاء بغير سلاح فان دمه يراق ويستباح
(شعر يأس الكاين الا سنة والقنا * اني اشم عليك رائحة الدم * وان السيف
اقطع ما يكون اذاهز * والجوا داسرع ما يكون اذالز * ولكن الاولى ان
احبس العنان * واعمد حدى السيف واللسان * واعدل عن نار القرى الى نار
القرى * واضرب عما يستحقه ذلك القاتل صفحا * لتعقد ولو على * رأى
العامرية صطلا * فليل من خطأ ابن اخت امه * بنى ذلك على حسب فهمه *
لا قصدا منه الى اخفاء الحق الا بليغ * واظهار الباطل المسموح (شعر ولست
بمستيق اخلا تله * على شعث اي الرجال للمهذب * وليس ذلك من باب
الطعن والوقيعة * وانما هو لتعريف المغتر بنفسه * وضنون احكام الشرعية
ويرحم الله تعالى الشيخ خير الدين حيث قال في جواب سؤال ردفه على بعض
معاصريه مع كونه مني يمثله ويضاهيه * وما رميت ذما للمعجب وانما *
خشيت اقحاما في قضاء محرم * وكيف واحكام الشرعية واجب * صيانتها
من كل دخل مذم * (وقد آن ان احبس عنان القلم عن الجريان في حومة
ميدان البيان بعدما بان فجر الحق وانتشر في آفاقه وتمزق في ثوب ليل الباطل
البهيم من اطواقه راجيا منه سبحانه ان يترع ما في القلوب من غل ويجعل
قصدنا اظهار الحق ويجمعنا في خطيرة قدسه في ارفع محل وان يعفو عن
عثراتنا وزلاتنا وخطايانا وان يوفقنا جميعا لصالح العمل ويحسن ختامنا
عن انتهاء الاجل وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وعلى اله
وصحبه اجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين امين والحمد لله رب العالمين
وذلك في نصف جمادى الآخرة من شهر عام ثمانية واربعين وما ثين
والف على يد جامعها اقر العباد واخو جهم الى رحمة مولاهم يوم التاد
محمد امين بن عمر عابدين غفر الله تعالى ذنوبه وملا من زلال
العقود ذنوبه امين

تقریظات

﴿ هذه صورة ما كتبه المرحوم المنشورة رايات علمه في الافاق شيخ اهل التحقيق ﴾
 ﴿ في دمشق ونواحيها على الاطلاق الشيخ سعيد ﴾
 ﴿ الحلبي امدنا الله بامداده امين ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

اما بعد فقد اطلعت على هذه الرسالة ادام الله تعالى على جامعها توفيقه
 وافضاله فرأيت ما فيها من القول الصحيحة هو المعول وان ما حكم به
 النائب من فسخ البيع بالغبن الفاحش مطلقا غير صحيح وغير مسلم لانه عمل
 بالقول المرجوح لان الراجح في المذهب الذي يعمل به ويفتي به انه لا فسخ
 بدون تغير فالفضاء بخلافه غير صحيح لمخالفته لمعتمد المذهب ويكون دعوى
 وصي القاصرين غير مسموعة لسعيه في نقض ما تم من جهته والحاصل
 في هذه المسئلة انه اذا حكم حاكم بعدم الغبن وان الثمن ثمن المثل ثم ادعى الباعون
 البلغ والوصي والقصر بعد بلوغهم الغبن الفاحش لا تسمع اصلا لان قضاء
 القاضي لا ينقض بعد الحكم الا في مسائل وهذه ليست منها واما اذا لم يحكم
 حاكم بذلك فدعوى الوصي المذكور في السؤال لا تسمع لان كل من
 سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه نعم تسمع دعوى
 وصي غيره او دعوى القصر بعد بلوغهم واما دعوى الباعين
 فغير مسموعة اصلا لعدم وجو دالتغير هذا هو المذهب
 فالحكم بما يخالفه غير صحيح وغير معتمد والله
 تعالى اعلم الفقير سعيد الحلبي

في ٢٤٨ سنة ١٢٤٨

﴿ وهذه صورة ما كتبه العلامة الهمام مفتي دمشق الشام شايخ الفضل ﴾
 ﴿ في كل نادى المرحوم السيد حسين افندي ﴾
 ﴿ الحسيني المرادى واتبعه بختمه ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذي وفق من اختار من عباده لحماية هذه الشريعة وجعل مدا دهم كرم
 الشهداء في مرايطة ثغور حصونها المنيع وجعلهم ورثة انبيائه في العلم والحكمة

ونالها من رتبة عالية رفيعة وقواهم على اظهار الحق واتخاذ الباطل
بلامد اهنة شنيعة واجرى لهم بذلك اجرا وافرا وخيرات بديعة حيث
بنوا ما هو صواب وما هو خطأ كسر اب بقية والصلوة والسلام
على سيدنا محمد الذي جمع فيه مولا الفضل جميعه وعلى اله واصحابه
ذوى النفوس السبعة المطيعة ما صاح الهزار فوق الازهار واظهر
ترنمه وترجيده اما بعد فقد اطلعت على هذه الرسالة الشريفة وما حوته
من النقول المنيفة والعبارات اللطيفة فرأيتها هي التي تقر بها العينان
لا غيرها وهي التي تصغي اليها الاذان حيث ظهر خيرها وميرها وحقت
ان جواب الشام هو الذي يسام ويشام وينور الابصار ويعبق المشام وان ما
اجاب به الاخوان لا يقوم له ميزان عند ذوى العرفان لانه مخالف للمذهب امامنا
النعمان والعدول الى ما يخالفه انما هو حفظ نفس او هوى شيطان فلا ينفذه
حكم الحاكم ولا يفتي به المفتي العالم وان رضى به وسامه في سوق الكساد من
نادى على نفسه بالافلاس وعلى كلامه بالفساد كما دلت عليه هذه النقول
الواضحة والعبارات المنيفة الراجحة ولا سيما بعد ما تحقق بها من باهر التوفيق
الذي هو من خالص التوفيق فجزى الله تعالى جامعها خير الجزا واجزل ثوابه
واحسن يوم القيمة ما بنا وما به امين وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى
سائر اخوانه من النبيين والمرسلين والحمد لله رب العالمين

الفقير السيد حسين الحسيني المرادى

المفتى بد مشق الشام عفى

عنه

وهذه صورة ما كتبه شيخ مشايخنا السيد الشيخ عبد اللطيف قبح الله
مفتى بيروت واتبع بخطه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى وحده والصلوة والسلام على من لا نبى بعده وعلى اله الاطهار
 واصحابه الاخيار وبعد فاني اطلعت على هذه الرسالة لجامعها العالم
التحرير الجليل الشهير نعمان عصره واولاده ومرجع اهل مصره
وزمانه الزكى الفقيه النبيل النبيه السيد محمد افندي عابدين حفظه الله
رب العالمين وحدقت نظري في مبادئها واجلت فكري في رياض معانيها

ورأيت ان دعواه وفتواه في الحادثة المذكورة والواقعة المستطوعة متواترة
 بها النصوص الصحيحة الراجحة والادلة الظاهرة الواضحة التي ذكرها
 وفي هذه الرسالة سطرها فادلت عليه هو معتد المذهب التعماني وهو الصحيح
 فيه وعليه المعول والقول بما قابله لا يقبل ولا يهمل يتحول لربحان الرد بالغين
 الفاحش مع التفرير وعدم الرد به بدون تفرير بلا تكبر ومرجوحية الرد به
 بلا غرور كما ظهر من هذه النصوص التي في هذه الرسالة ذكرها اي ظهور
 ويدل لهذا ان كل ما ذكر من الفاظ الترجيح كبه يفتي وكيفيتي برواية الرد
 في الرد بالغين للفاحش مطلقا فهو شامل للرد به مع التفرير لان كل ما ثبت
 للمطلق ومثله العام ثبت لجميع افراده ولا عكس واختص الرد به مع التفرير
 بالفاظ من الفاظ الترجيح كقول الزيلعي والصحيح ان يفتي بالرد ان غره والا
 فلا وقول الخيري الرمي والصحيح الذي يفتي به ان غره ردوا فلا وقوله مع
 الغرور اجمع المتأخرون عليه وقوله وعلى هذا فتوانا وفتوى اكثر العلماء
 وليس كل حكم ثبت للمفيد كالخاص ثبت لكل افراد المطلق ولكل افراد العام
 كما لا يخفى وما اختص به الرد بالغين الفاحش مع التفرير من الفاظ الترجيح
 المذكورة في النصوص المستطوعة فالباقي قيد القصر كقول الزيلعي والصحيح
 ان يفتي بالرد ان غره اي قال الصحيح حصور على الافتاء بازد ان غره لا يتجاوز
 الى الافتاء بالرد اذا لم يغره وقد صرح بهذا في مفهوم الشرط بقوله والا فلا
 اي وان لم يغره فلا يفتي بالرد اي المرجوحية ويجري القصر ايضا في قول
 الخيري الرمي والصحيح الذي يفتي به الخ وقوله وعلى هذا فتوانا الخ فان قلت
 ما ذكر من الفاظ الترجيح في الرد بالغين الفاحش مطلقا يقتضي كون
 الرد به بدون تفرير صحيحا قلت اذا سلمنا ذلك فما اختص به الرد به مع التفرير
 من الفاظ الترجيح يقتضي اصحته وقد صرحوا ان الاصح آكد من
 الصحيح فيكون الصحيح بالنسبة الى الاصح مرجوحا ويكون مرجوحا
 عنه كما ذكر ذلك فيما نقله من النصوص في هذه الرسالة والحق
 بالاتباع احق ونسبته تعالى ابن عن علينا بموافقة السيداد والصواب
 في اقوالنا واحولنا وافعالنا وبالجملة من العتاب ويدفع حظوظ النفس
 ودنيا يشهد فان حظوظها مصيبة اي مصيبة بلا رتباب وان يغفر لنا
 ولو الديننا ومشايتنا ومشايتنا والمسلمين وان يمن علينا بالعفو
 والعافية ويحسن المسابقة والختام ويشفا عه الر سوال الاعظم

المصطفى خير الانام سيدنا محمد عليه وعلى آله واصحابه اجمعين

افضل الصلوة واكمل السلام والحمد لله رب العالمين

كتبه العبد الحقير الذليل الفقير المحتاج

الى عفو مولاه عبد اللطيف

فحم الله

غفره

* * * * *

* وهذه صورة ما كتبته العلامة الحبر المنفرد الشيخ عمر المجتهد *

* راحة الله عليه *

* بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله الذي تزهت ذاته العلية عن الغفلة والنسيان وتقدست اسمائه
وصفاته عن ان يعتريهما زوال او نقصان وجعل العلماء في كل عصر وزمان
قائمين في حفظ الشريعة من الخلل في احسن تدبير والصلوة والسلام على سيدنا
محمد الناطق بالصواب والمعلن بالحق اى اعلان وعلى آله واصحابه اولى البلاغة
والعرفان ما همل وابل او ناعى هرا على اهل الاخصان اما بعد فاني قد اطلعت
على هذه الرسالة للعالم النحرير والحبر الشهير نعمان زمانه ويعقوب لوانه محمد
احمدى عابدين لا زال الله عوننا ومعين خرايت ما فيها هو المجهول عليه
في المذهب وعنه الى خيره لا يذهب لان المفتي بهانه لا رد بالغبن الفاحش بدون
تغريز فلهذا ما اصح الحكم من القاضي بفسخ البيع لانه معزول في هذه القضية
من طرف السلطان ولان القضاة مأمورون من طرفه في الحكم بالاصح من
مذهب النعمان ولكن لا غرو ان افتي بالفسخ في هذه القضية من الانفاضل
للتحجام خربا كبي جواد قلبه في مضمار البيان والايسان غير معصوم من الخطأ
والنسيان نعم لا يصح البيع بالغبن الفاحش مطلقا في حق القاصر ولكن
لا يسوغ للرعي الطلب في هذه القضية وانما يسوغ للرعي آخر بعدد والعصر
بعد البلوغ والله تعالى اعلم ومنشأ شبهة من افتي بالردي الغبن مطلقا انه رأى
خيارى بالردي الغبن مطلقا ولم يعلم ان هذا المطلق مقيد في غير عبارة بالتغريز
وان هذا المطلق محمول على هذا المقيد لان المادة منحدرة

ما لو اختلفت فلا يحمل عندنا كسنة

الفقير عمر المجتهد

وهذه صورة ما كتب السيد احمد العرفقي يروت واتبعه بختمه
 رحة الله عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل السعادة الابدية لمن صدق رساله محمد ووفق من اختار
 من عباده لنصرة شريعته وايد* وصوب رأى المجتهد في اعلاء كلمتها وسدد
 والصلوة والسلام على سيدنا ومولانا الهادي المؤيد محمد الذي اظهر نورا الحق
 فاطفأ به نار الباطل واخذ وعلى آله واصحابه الذين جدوا واجتهدوا وكل
 من جد وجد صلاة وسلاما دائمين متلازمين ماشدا بلبل وترنم هزار وغرد
 اما بعد فقد اطلعت هذه الرسالة التي لا تفقد لجامعتها العلامة الهمام الامجد
 الفهامة الامام الاوحد ذي رأى الصائب المسدد والفكر الشاقب الذي
 حل به ما اشكل على الفهم وتعقد الا وهو السيد الامام ابو النور محمد بن عمر
 الذي نسبة الكريم لآل عابدين اولى الدين يسند المصيب فيمأراه واجتهد
 كيف لا وهو من شهد له بذلك سعيد والمراد الذي منه استفاد المريد واللطيف
 بذلك يشهد وشكره على ذلك المجتهد وانا الفقير له على ذلك احمد فاذا ما حوته
 من الاقوال الصحيحة والنقول الصريحة هو المعول عليه وهو الراجح المعتمد
 من مذهب امامنا الاعظم ابي حنيفة النعمان المؤيد رحة الله تعالى ورضي
 عنه وخلده في النعيم المقيم المؤبد فحفظه الملك الصمد وادام له هذا المدد
 فلا زال شريفا بخدمة السعد يطول عمره في عرض الجباه بلا حد
 ومن ثم علم كل من نور انصافه في زجاجة معرفته توقد ان ما اجاب به
 الاخوان لا يعسأ به ولا يعتد لانهما اطلقاه بغير علم منهما بانه يحمل
 في هذا المقام على المقيد واظن لو جعلا هذا الفرق لما توقف واحد منهما
 في تصديق هذه الرسالة الشريفة ولا تردد الا ان يكون ذلك عادة لهما
 ولكل امرئ من دهره ما تعودتسأل الله التوفيق لا قوم طريق احمد
 وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا ومولانا محمد الذي هو لنا سيد وسند وعلى
 آله واصحابه فازواجهو والد وولد والحمد لله رب العالمين الذي غفره
 لا يحمد وخيره لا يحمد قل هو الله احد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم
 يكن له كفوا احد* بسم الله الذي قد علم الانبياء* ما لم يكن يعلم فكنا
 الحمد لله الذي قد عمما* رسالة محمد ونمما* وجعل السعيد من صدقها*

و قد للخير قد وفقها * وبعد فاعلم انني يا ذا الوفا * ودار دما شرب ارباب
 الصفا * وقفت دم على ذه ال رسالة ال * لني صحيح القول فيها قد نقل * وهي
 التي جمعها محمد * العابد بنى الهمام الامجد * منار اهل الفضل والعرفان
 وجامع الفرق اخو الاتقان * امام هذا العصر نعمان الزمن * خلاصته
 الذي احيا السنن * وهي التي سمت وقد سماها * تحبير تحرير و ما عماها * صدر
 الشريعة وبحر الدران * مختار للفتوى الذي الدهر قبل * طالعتها اسمع
 فاذا هي التي * قد شهدت لها نقول الصحة * اي التي قد عولوا عليها
 واعتمدوها و اتوا اليها * فخاسر وجابر من يحجد * رسالة جاء بها
 محمد * جزاه ربي احسن الجراف في ال * دارين قائلا له الله احد * ولم يزل
 نجم هذا يضي * به مدي الايام نستضي * ثم الصلوة والسلام ابد *
 على النبي المصطفى نور الهدى * واله وصحبه النجوم * ذوى التقى والجلود
 والعلوم * ما آذن الديك وصلى القمري * في جامع الروض الزهى الزهر *
 واستغفر الشجر ورخت سبحا * بلبل دوح والهزار صدحا * والحمد لله الرحيم
 الغافر * صغائر الذنوب كالكبائر * جدابه لنا تدوم النعم * وتنجلى عن القلوب
 الغم * ما سبح الفلاك ودار الفلاك * وسبح الله تعالى ملك * ما احد
 الفرقد استعاننا * بسم الله الذى قد علم الا نسانا * قاله
 بقمه ورقه بقلمه العبد الفقير اليه سبحانه وتعالى
 السيد احمد العرفى بيروت
 عفى عنه

ممم

فضلاى دهر دن ابن عابدين مرحومك تأليف كرده لى اولان رسائل رن دن
 اشبو تحزير العبارة فيمن هو اولى بالاجارة اسمى ايله مسمى اولان رساله سى
 ايله تحبير التحرير فى ابطال القضاء بالفسخ بالغبن الفاحش بلا تحرير اسمى
 ايله مسمى اولان ايكي عدد رساله سى برلكده اوله رق اشبو بيك ايكوز
 سكرسان يدى سنه سى ربيع الاخر اوائلنده ادرنه قپوسى خارجنده
 مصطفى پاشا تكيه سى شينى بخنى افنديك
 مطبعة سنده طبع اولمشدر

ممم



Library of



Princeton University.



